النفط العراقي

من منح الامتياز الى قرار التأميم

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

من منح الامتياز الى قرار التأميم

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الجمهورية العراقية
وزارة الإعـــلام
مديرية الاعـلام العامة

النفـط العـراقي

من منطلق الامتياز الى قرار التأميم

Mawayzi Abdulrahman
e-Books Library

١٩٧٢ ——— السلسلة الاعلامية
[٤٠]

دار الحرية للطباعة
(مطبعة الجمهورية)
بغداد ١٩٧٢

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

قرر مجلس قيادة الثورة .. باسم الشعب ،
إصدار قانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

تقـــديم :

«ان شـركات النفط هي الاداة الخطـيرة التي جسـدت المنطلق الاســتعماري ،منطق النهـب والاستغلال الاحتكاري واستغلال الجماهير ، ولقد ظلت على الدوام رمزا وعنوانا للسيطرة الاستتعمارية بينما اصـبح واضـحا وثابتا ان اى تحرر وطني حقيقي يبقى ناقصـا بدون فـرض مستلزمات السيادة الوطنية على هذه الشركات التي تصرفت وفق طبيعتها الاستعمارية المناقضة لمصالح جماهيرنا ومع طبيعة العصر ومسار التاريخ ، فكانت تعتبر نفسها دولة داخل الدولة . ولقد تاكدت للجماهير المناضلة مـن خلال قدرتها وتجربتها النضاليـة ان وضع حد لتسلط شـركات النفط الاحتكارية هو الطريق لضمان السيادة الوطنيـــة والاستقلال الاقتصادي الذي يشكل الجوهر الملموس فـــي الاستقلال السياسي . وهكذا فان التحرر الوطني قد عبر عن نفسه في معادلة اساسية هي معادلـــة التصدي لشركات النفط وتحرير الثروة النفطية والمعدنية باستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا حيث يعزز المصالح المادية والوطنية للقطر ، ومن وحي هذا المنطلق اقدمت ثورتكم بتأييد مطلق وحازم من جماهير شعبنا على فتح الحساب مع شركات النفط التي حاولت الالتفاف على قانون رقم (٨٠) وعمدت الى خلق الضغوط والمناورات ضد الارادة العادلـة للثورة ..»

«.. ان المعركة التي نخوضها ضد شركات النفط هي من طراز المعارك الكبرى التي تسمى بحق معارك التاريخ ، لانها تؤشر خط الانتقال الى مرحلة جديدة تضع جماهيرنا بقواها الوطنية والتقدمية في موضع الامتحان لقدرتها وصمودها ، انها تتطلب منا الاستعداد لاقسى التضحيات ويجب ان تؤكدوا للعالم اجمع انكم شعب لايذل ولايضعف ، وانكم خبرتم اساليب النضال وجربتم الشدائد وخضتم المعارك التي لقنت الاستعمار اقسى الدروس . انكم شعب تموز ، الشعب الذى رفض هزيمة الخامس من حزيران ، الشعب الذى يقول الان لشركات النفط ، ارفعي يدك عن نفطنا الشعب الذى يريد من نفطه ان يكون سندا له في سلامته ، في تقدمه الاجتماعي ، في نضاله القومي والديمقراطي ، في تطلعه الى الحياة الحرة الكريمة ..»

المناضل احمد حسن البكر

١ ـ حزيران ـ ١٩٧٢

Aliwayzi Abdulrahman e-Books Library

الفصل الأول

- بداية التطلـــع نحو نفط العراق
- سكة حديد بغداد وعلاقتها باستثمار نفط العراق
- انشاء شركة النفط التركية عام ١٩١٢
- حصول الشركة على امتياز استثمار النفط في الموصل

Abdulrahman Al-Tuwayzi Abdulrahman Al-Tuwayzi Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

كان التيار الاستعماري الذى تفشى في اوربا في القرن التاسع عشر قد خلق نموا من التطلعات نحو الشرق الادنى ، سرعان ما تجسد بالتحرك الالماني الهادف الى استكشاف الثروات المعدنية ، بعد ان اوصدت الابواب دونه في قارات باكملها نتيجة السيطرة الكاملة عليها من لدى الدول الاخرى . فكانت بعثة الخبراء الالمان التي جابت العراق بحثا عن النفط عام ١٨٧١ بداية جادة لالهاب بواعث الصراع الدولي على النفط في العراق .

فقد عمدت المانيا القيصرية في ضوء التقرير الذى رفعته البعثة، والذى كان مدعاة الى توجيه اكبر الاهتمام بالامبراطورية العثمانية ، الى رسم السبل الكفيلة بايصالها الى مبتغاها في النفاذ الى الشرق ، فكانت الزيارة الاولى التي قام بها قيصر المانيا للامبراطورية العثمانية عام ١٨٨٨ والتي اسفرت عن ترسيخ القناعة بوجوب الامتداد نحو الشرق ، وبالذات نحو الشرق الادنى عبر تركيا ، ومن خلال هذه القناعة ونتيجة للجهود التي بذلها الالمان مع الصدر الاعظم تم التوصل الى تأسيس شركة الخطوط الحديدية الاناضولية عام ١٨٩٠ بواسطة البنك الالماني .

وتبعا لذلك فقد ازداد النفوذ الالماني في الدولة العثمانية ، لاسيما بعد زيارة القيصر الثانية للعاصمة العثمانية عام ١٨٩٨ ، حيث تمكنت الدبلوماسية الالمانية من محاصرة منافساتها والاستحواذ على كامل الثقة لدى الباب العالي . وبدأت بعدها تمهد لدخول المرحلة التالية لخطتها الطويلة الامد ، فكان ان تم لها في اذار عام ١٩٠٣ التوصل الى عقد اتفاقية سكة حديد بغداد بين الشركة والحكومة العثمانية . وقد تضمنت هذه الاتفاقية امتيازا باستثمار ..

«جميع انواع المعادن وعلى مسافة عشرين كيلومترا من الجانبين في الارض التي يمتد عليها الخط الحديدي المنوي انشاؤه » ٠

وفي السنة التالية لمنح الامتياز استطاعت الشركة الاناضولية ان تنال بامر من السلطان عبدالحميد اجازة اصدرها سليم باشا وزير المعادن والزراعة والغابات تسمح لها بالتنقيب عن النفط في ولايتي

الموصل وبغداد ، وبذلك كسبت المانيا الجولة وحققت وجودا فعليا في المنطقة ،ظهر بصورة جليةفي البعثة الكبيرة من لخبراء الجيولوجيين التي وصلت العراق وباشرت تحرياتها بكثير من الجدية عن النفط ، غير ان عدم استمرار الشركة في عملها حمل الحكومة العثمانية على الغاء الامتياز رغم عدم التسليم بهذا الاجراء من جانب الشركة ٠

وقد اثار هذا الامتياز الاطراف المتصارعة الاخرى ، والتي كانت تبذل قصارى جهودها لنيل الحظوه لدى الدولة العثمانية، وفي مقدمة هذه الاطراف شركة شل الهولندية ، المتكونة من اتحاد شركة شل البريطانية ورويال الهولندية ، كما كانت هناك الشركة الانكلو ـ فارسية ، ثم المصالح الامريكية بالادميرال جستر ، الذى حصل على وعود عام ١٩٠٨ بانشاء سكك الحديد والموانىء واستثمار البترول٠ ٠

غير ان الثورة التركية سنة ١٩٠٨ التي اطاحت بالسلطان عبدالحميد قد اوجدت وضعا مغايرا كليا لما كان سابقا ، حيث انحسر النفوذ الالماني الى حد ما بينما ازداد النفوذ البريطاني الذى كان يشجعه الاتحاديون ، والذى برز بصورة فعالة في تأسيس البنك التركي الوطني بفضل الجهود التي بذلها (سير ارنست كاسل) الذى يرجع اليه الفضل الاكبر في توحيد الرأسمالية الالمانية ومنافستها الانكليزية في مؤسسة واحدة لاستثمار نفط الموصل وبغداد ، حيث تاسست شركة النفط التركية عام ١٩١٢ برأسمال ٨٠ر٠٠٠ باون استرليني لغرض استثمار النفط في العراق ٠ وكانت حصص الشركاء موزعة كالتالي :

٥٠٪ الى البنك الوطني التركي الذى هو مؤسسة بريطانية ٠

٢٥٪ الى البنك الالماني ٠

٢٥٪ شركة الانكلو ـ ساكسون ٠

في ذلك الحين كانت الحكومة البريطانية عاكفة على دراسة امكانية تحويل الاسطول البريطاني من استعمال الفحم الى استعمال النفط ، حيث قدمت اللجنة الملكية في اذار ـ ١٩١٣ تقريرها القاضي بوجوب استعمال الاسطول البريطاني للنفط وقودا عوضا عن الفحم ، وقد اعلن ونستن تشرشل وزير البحرية انذاك خطة وزارة البحرية بهذا الشأن في خطاب القاه في مجلس العموم في ١٧ ـ كانون الثاني ١٩١٣ جاء فيه :

«ان خطتنا النهائية هي ان وزارة البحرية يجب ان تمتلك وان تنتج بصورة مباشرة ما تحتاج اليه من نفط الوقود ٠٠٠ يجب علينا ان نكون المالكين او على اى حال المسيطرين على الجزء الذى نحتاج اليه على الاقل من مرافق النفط الطبيعية في مصدرها ٠٠»

وعلى هذا الاساس فقد سعت الحكومة البريطانية بجد الى التوصل الى صيغة مرضية تنهي الصراع بين الاطراف المشتركة في شركة البترول التركية ، وتسمح في الوقت ذاته بتحقيق التفوق لبريطانيا وضمان مصلحتها ، ولذلك فقد دعت وزارة الخارجية البريطانية الاطراف المعنية في الشركة في ١٩ ـ آذار ـ ١٩١٤ للدخول في مفاوضات بهذا الشأن ، اسفرت عن توقيع الاتفاقية التي سميت فيما بعد بـ (اتفاقية وزارة الخارجية) والتي تضمنت زيادة راسمال الشركة الى الضعف ، واخراج البنك الوطني التركي من بين المساهمين في الشركة ، ومنح شركة البترول الانكلو ـ فارسية ٥٠٪ من راسمال شركة البترول التركية ، و ٢٥٪ الى البنك الالماني ، و ٢٥٪ الى شركة شل ومنح كولبنكيان ٥٪ تستقطع من حصتي الانكلو ـ فارسية

وشركة شل بالتساوي(١) .

كما تضمنت الاتفاقية بندا اوجب على الاطراف المتفقة عدم استثمار الموارد البترولية في العراق والامبراطورية العثمانية بصورة انفرادية وحصر الانتفاع منها بصورة جماعية فقط وهو ماسمي ب **(مبدأ الحرمان الذاتي)** وقد جاء النص كما يلي :

«على الجماعات الثلاث المشتركة في شركة النفط التركية ان تعطي تعهدا من قبلها وبالنيابة عن الشركات المنتمية اليها بان لاتكون لها صلة مباشرة او غير مباشرة باعمال انتاج النفط الخام او صناعته في الامبراطورية العثمانية بأوربا واسيا الا اذا كان ذلك بواسطة شركة النفط التركية ..» .

وقد اعقب التوقيع على اتفاقية وزارة الخارجية تكثيف الجهود التي بذلتها الشركات الرأسمالية للتوصل الى عقد اتفاقية امتياز مع الحكومة التركية ، يؤيدها في ذلك ويدعم نشاطها سفيرا بريطانيا والمانيا في الاستانة ، اللذان رفعا في ١٨ ـ ايار ـ ١٩١٤ مذكرتين متماثلتين الى الحكومة التركية بشأن حق استثمار النفط في الموصل وبغداد ،وقد اجاب الصدر الاعظم في٢٨ ـ حزيران ـ ١٩١٤ بالموافقة على منح شركةالبترول التركية هذا الحق وجاء في موافقته ما يلي :ـ

«ان وزارة المالية بعد ان حلت محل نظارة الخاصة الملكية ، اخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذى اكتشف او الذى سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد ، وهي توافق على منح العقد

---

(١) كالوست سركيس كولبنكيان/من اصل ارمني ولد في مدينة تالاس في الاناضول ودرس وتخرج في كلية (Kings College) في لندن . وقد تعين بعد تخرجه في وزارة المالية التركية ثم اصبح بعد ذلك مستشارا ماليا ذا منزلة رفيعة وقد كان كولبنكيان قد رفع في سنة ١٨٩٠ بصورة مباشرة ومكتومة الى السلطان عبدالحميد تقريرا ذا اهمية بالغة ومغرية جدا بحث فيه بشكل فني يسترعى الانظار عن حقول وموجودات النفط الهائلة في العراق .

الخاص بهذا المشروع الى شركة البترول التركية ، الا انها تحتفظ لنفسها بان تقرر فيما بعد اشتراكها في هـذا المشروع ، وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بالمشروع..»

وقـد جاء اندلاع الحرب العالميـة الاولى في ٤ ـ آب ـ ١٩١٤ ليوقف جميع المفاوضات بشأن امتياز النفط ، حيث استولى مراقب اموال الاجانب في بريطانيا على حصص البنك الالماني في شركة النفط التركية واخضعها للادارة البريطانية ، ثم تبع ذلك اعلان الحرب بين تركيا وبريطانيا في ٥ ـ تشرين الثاني ـ ١٩١٥ ، حيث بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور الصراع على نفط العراق بين القوى الاستعمارية جديدة من مراحل تطـور الصراع على نفط العـراق بين القـوى الاستعمارية .

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الثاني

- الحرب العالمية الاولى والاتفاقات السرية للسيطرة على الممتلكات العثمانية ٠
- التنافس على البترول والاعلان عن اتفاقية (لونك ـ بونكر)
- مؤتمـــر سانريمو
- دخول امريكا ميدان التنافس ومطالبتها بسياسة الباب المفتوح
- قضية الموصل وعلاقتها بمنح امتياز استثمار النفط
- اتفاقية النفط البريطانية ـ العراقية الاولى
- اتفاقية الخط الاحمـــر

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

لقد وحدت الحرب المصالح الاستعمارية على جبهتين متقابلتين ، تتصدر احداهما المانيا ، على حين تقف بريطانيا في مقدمة الجبهة الثانية ، ولم يكن داخل كل من الجبهتين ليستقيم الامر دون صراع على المصلحة الذاتية ، حيث كان كل طرف يسعى لنيل اكبر قدر من الغنيمة المنتظرة التي كانت تمثلها الامبراطورية العثمانية على امتداد رقعتها وسعتها ، وبتأثير من هذه الدوافع وتحت ضغط الحافز الاستعماري الذى كان يحكم سير الحرب، عقدت مجموعة من الاتفاقيات السرية بين الحلفاء ، بدأت باتفاقية اذار ـ ١٩١٥ التي تمت بين روسيا القيصرية وفرنسا والتي قضت باعطاء استانبول الى روسيا ٠

ثم تبعتها اتفاقية سايكس ـ بيكو في ١٦ ايار ـ ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا حيث وقع عليها كل من السر مارك سايكس المندوب البريطاني بشؤون الشرق الادنى والمسيو جورج بيكو المندوب الفرنسي بشؤون الشرق الادنى وقد قضت هذه الاتفاقية باقتسام البلاد العربية بين الطرفين المتفقين على النحو التالي :

١ ـ المنطقة الحمراء وتديرها بريطانيا مباشرة وهي تشمل ولايتي بغداد والبصرة من العراق وميناءي حيفا وعكا من فلسطين ٠

٢ ـ المنطقة الزرقاء وتكون تحت ادارة فرنسا مباشرة وتشمل كليكيا وجزءا من الاناضول وقسما من غربي سوريا ٠

٣ ـ وتعرف باسم منطقة (A) وهي تشمل ولايات حلب والشام والموصل وتقام في هذه

المنطقة حكومة عربية تحت اشراف فرنسا ٠

٤ ـ وتسمى بمنطقة (B) وهي تشمل شرقي الاردن وتكون فيها حكومة عربية تحت حماية بريطانيا ٠

٥ ـ وتعرف باسم المنطقة السمراء وهي تشمل فلسطين وتكون تحت ادارة دولية ٠

وقد تلا هذه الاتفاقية اتفاق (سان جان دى موريين) ، في ١ تشرين اول ـ ١٩١٨ ونالت ايطاليا بموجبه على وعد بأخذ ازمير وبعض الاراضي في الاناضول ٠

على ان ابرز هذه الاتفاقيات واشدها خطورة وتأثيرا ، وبالتالي امتدادا للنفوذ الاستعماري في البلاد العربية ، كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو ، التي ارست قواعد السيطرة الاجنبية في الوطن العربي واخضعته الى ما عرف بالانتداب ، تسهيلا لمهماتها في القهر والاستغلال ، وتمريرا لمؤامرة الغزو الاستيطاني لارض فلسطين ، التي ما كانت لتسقط ابان موجات الهجرة اليهودية لولا حكومة الانتداب البريطاني ومن ورائها قوى الاستعمار ٠

وقد انسحبت هذه الاتفاقية بطريقة تلقائية على المصالح النفطية في المنطقة ، وبالذات على نفط الموصل الذى اثار مخاوف المساهمين البريطانيين في شركة البترول التركية ، من ان تحاول فرنسا استخدام حقها في الاتفاقية للاستحواذ على بترول الموصل ، لذلك عمل لويد جورج ، رئيس الحكومة البريطانية ، انذاك ، على ادخال تعديلين هامين عليها ،

الاول يخص حدود فلسطين ، فيما يهدف التعديل الاخر الى انتزاع ولاية الموصل من الفرنسيين وضمها الى بريطانيا ٠ وقد ساعدت الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي لبريطانيا على طرح موضوع التعديل حيث تولى ولتر لونك وزير بريطانيا لشؤون البترول والسنتور هنرى بونكر المستشار الفرنسي العام لمنتجات البترول قيادة المباحثات بهذا الشأن ، وتوصلا الى الاتفاقية المعروفة باتفاقية (لونك ـ بونكر) في ٨ ـ نيسان ـ ١٩١٩ ٠

وقد نصت على ان تكون حصة بريطانيا من نفط العراق ٧٠٪

ويكون لفرنسا ٢٠٪ ، اما ١٠٪ المتبقية فتخصص للحكومة العراقية٠٠ الا ان مجموعة من الخلافات سرعان ما استجدت في اوساط الحليفتين وبالتالي حالت دون توقيع الاتفاقية ، حتى تم الاتفاق مجددا بشأنها في٢٩ ـ كانون الاول ـ١٩١٩ حيث حصلت فرنسا على ٢٥٪من حصص شركة البترول التركية مقابل موافقتها على :

« ٠٠ مد خطين منفصلين لانابيب البترول وسكك الحديد الضرورية لانشاء وصيانة خطوط نقل البترول في العراق وايران ٠٠»

ثم جاء مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ ، ليمنح بريطانيا حق انتداب العراق ، وفرنسا حق انتداب سوريا ، وفي ظله وقعت كل من الدولتين على معاهدة سان ـ ريمو الخاصة بالبترول في ٢٦ ـ نيسان ١٩٢٠ وقد جاء نص البند الخاص بالعراق مايلي :ـ

«انالحكومة البريطانية تتعهد بمنح الحكومة الفرنسية ، ومن يمثلها **خمسة وعشرين بالمائة باسعار السوق الجريه ، من الانتاج الصافي للبترول الخام الذى تحصل عليه حكومة صاحب الجلالة من حقول بترول العراق ٠٠»**

وبهذا فقد اصبحت حصص شركة البترول التركية موزعة على اساس ٥٠٪ لشركة الانكلو ـ ايرانية و ٢٥٪ شركة رويال د ٠ ج شل ، و ٢٥٪ فرنسا ٠

وحيث ان شركة شل قد اصبحت عمليا تحت سيطرة بريطانيا فقد اصبحت حصة الاخيرة ٧٥٪ من شركة البترول التركية ، في حين اصابت فرنسا حصة المانيا السابقة ٠

وقد اثارت اتفاقية (لونك ـ بونكر) وما تلاها من معاهدة (سان ـ ريمو) الاحتكارات النفطية الامريكية التي سرعان ما انعكس موقفها المناهض للسيطرة البريطانية على نفط العراق ، على الموقف الدبلوماسي للحكومة الامريكية ، تبودلت خلاله سلسلة من المذكرات والاجتماعات بين الطرفين ، كانت من جملتها المذكرة التي قدمها السفير الامريكي الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٨ ـ تموز

١٩٢٠ ، حيث عرض فيها مبررات طلب امريكا بالمساهمة في استثمار البترول العراقي مبينا ان الامتياز الذى حصلت عليه شركة البترول التركية .. «**والذى يؤلف الحجة القانونية بيد الانكليز بامتلاك بترول العراق** هو باطل وغير شرعي ولا يستند الى اساس قانوني . اما فيما يتعلق باتفاقية سان ريمو فقد جاء في المذكرة ، ان تلك الاتفاقية جاءت مخالفة لما تعاهدت عليه الولايات المتحدة ، وكل من بريطانيا وفرنسا في مؤتمر السلام ..

وكان الموقف الامريكي يستند على سياسة «**الباب المفتوح**» التي تتلخص بالنقاط التالية :ـ

١ ـ ان يعامل رعايا جميع الامم معاملة متساوية امام القانون فيالاراضي المشمولة بالانتداب.

٢ ـ ان لاتكون الامتيازات الاقتصادية التي تمنح في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة .

٣ ـ ان لاتمنح امتيازات احتكارية بشأن ايـة مادة .

كما طالبت الحكومة الامريكية بوجوب عدم الاقرار بشرعية اى امتياز مالم يمنح منقبل الحكومة التي ينتخبها الشعب في تلك البلاد.

وقد حملت سنة ١٩٢٢ بوادر اتفاق بين الشركات المتخاصمة ومن ورائها الحكومتان البريطانية والامريكية ، وذلك حين دعا رئيس شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية مندوبا عن شركة نفط ستاندارد (نيوجرسي) الامريكية لاجراء محادثات مع شركة النفط التركية ، وقد رأت وزارة الخارجية الامريكية ، ان اية محادثات تجرى بهـذا الشأن يجب ان تبنى على الاسس التالية :

١ ـ التسليم بمبدأ الباب المفتوح في الاراضي المشمولة بالانتداب .

٢ ـ ان لا تتراجع وزارة الخارجية الامريكية عن موقفها في شرعية مطاليب شركة النفط التركية في العراق .

٣ ـ ان يجرى بحث القضايا على اساس تمهيدي ويبقى البت فيها معلقا على قبول وزارة الخارجية الامريكية .

وقد استغرقت المباحثات بين الاطراف المعنية ، بكل ما داخلها من ملابسات وما صاحبها من مناورات مدة طويلة تخللتها فترات هدنة، حتى كان قرار عصبة الامم في كانون الاول عام ١٩٢٠ القاضي بضم الموصل الى العراق ، وتوقيع تركيا على معاهدة الحدود العراقية التركية في حزيران ـ ١٩٢٦ ، حيث تم التوصل الى عقد اتفاق بين الحكومتين الامريكية والبريطانية ، وافقت بموجبه الاخيرة على التنازل عن اسهمها في شركة النفط التركية الى الشركات الامريكية الخمس التي تألفت منها شركة استثمار الشرق الادنى ، وبذلك دخلت امريكا ولاول مرة في التاريخ الحديث البلاد العربية تحت مظلة البترول ..

على ان شركة البترول التركية واجهت موقفا جديدا أضطرها الى الدخول في نزاع طويل مع الحكومة العراقية التي لم تر في الطلب الذى تقدمت به الشركة في مطلع عام ١٩٢٣ لمنحها امتيازا جديدا لاستثمار البترول في الموصل وبغداد ، ما يؤيد شرعية الطلب ، وذلك بعد ان دعت في وقت سابق اصحاب الامتيازات الى ابراز مستنداتهم واثبات حقوقهم ، دون ان يتقدم اليها احد ، مما حداها الى اتخاذ قرار في ٢٢ ـ كانون الثاني ـ ١٩٢٣ بايداع طلب الشركة الى مشاورها العدلي ليرفع بيانا بشأن الموضوع . وقد قرر مجلس الوزراء العراقي في ١٣ ـ آب ـ ١٩٢٣ مايلي :

١ ـ ان الحكومة العراقية لاتعترف بالامتياز الذى تدعيه شركة النفط التركية .

٢ ـ تفوض الحكومة العراقية وزير الماليـــة المفاوضة ،مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز النفط العراقي .

وقد جرت مباحثات بهذا الشأن بين ممثل شركة البترول التركية والحكومة العراقية . كما تألفت لجنة من عدد من الوزراء العراقيين وبعض المستشارين الانكليز ، لدراسة مسودة الامتياز المقدم من قبل الشركة ، وقد بدا الموقف صعبا للغاية لدى الجانب العراقي ، وذلك في ضوء المناورات التي مارستها الحكومة البريطانية ، لاسيما فيما يتعلق بولاية الموصل وحق تبعيتها للعراق ، حيث كانت انذاك تدور في أروقة عصبة الامم ، التي قررت ايفاد بعثة تحقيق الى المـــوصل

لاستطلاع راى الاهلين وفي نفس الوقت تعزيز الموقف البريطاني في الضغط على الحكومة العراقية وحملها على الاستجابة لطلب شركة النفط التركية ، مما اضطر مجلس الوزراء العراقي الى الاجابة على الأسئلة الخاصة بالبعثة والمتعلقة بهذا الموضوع بقراره المتخذ في ٢٦ شباط ـ ١٩٢٥ والمتضمن ما يلي :ـ

«.. تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المؤرخ ٢٦ ـ شباط ـ ١٩٢٥ وفي طيه اسئلة جديدة من لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الامم متعلقة بمسألة امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل ،فقرر مجلس الوزراء الاجابة على الوجه التالي :

« تأييد ما جاء في قرار الحكومة العراقية الوارد في برقيتها المرسلة الى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢١/آب/١٩٢٣ وهي كما يأتي :

«ان الحكومة العراقية بينما لاتعترف بأن شركة النفط التركية قد منحت اى امتياز ما وقد اطلعت على الوعد المدرج في فرمان رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ـ حزيران ـ ١٩١٢ الى السفير البريطاني في استنبول ، وهي مستعدة للوفاء بهذا الوعد ، بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها حكومة العراق مرضية .. وان الحكومة العراقية لاترغب في تأجيل البت في هذا الامتياز وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص وهي تحت البحث الان ..»

ولم تشأ الحكومة العراقية تحت ضغط التهديد بسلخ ولاية الموصل وضمها الى تركيا ، وبتأثير المعاهدة العرانية الجائرة

لعام ١٩٢٢ ، فضلا عن الدور الذى لعبته المصالح الخاصة لدى بعض اعضاء الحكومة العراقية ، نقول لم يشأ مجلس الوزراء سوى اصدار قراره في ٥ ـ اذار ـ ١٩٢٥ الذي تضمن النص على بعض المسائل الجزئية وتخويل وزير الاشغال والمواصلات صلاحية التوقيع على الاتفاقية ، وقد جاء فيه :

« استأنف مجلس الوزراء النظر في امتياز شركة النفط التركية وبعد المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية، والمخابرات التي دارت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في استعمال حق العراق للاشتراك بحصص رأسمال الشركة ، وبعد الاطلاع على بيانات اعضاء اللجنة الوفدة من قبل عصبة الامم والاسئلة التى وجهها اللجنة المذكورة في مشروعية الامتياز ، وتسريع البت فيه ، واستماع بيانات رئيس الوزراء فيما يتعلق بالوضعية السياسية الخارجية والداخلية قررت .. »

وقد اثار توقيع الاتفاقية في ١٤ ـ اذار ـ ١٩٢٥ عاصفة من الاحتجاجات ترددت اصداؤها على كل المستويات الرسمية والشعبية. حيث قدم وزير المعارف والعدلية استقالتيهما مسببة بالاحتجاج على .. «**الموافقة على اتفاقية شركة النفط التي هضمت بموجبها حقوق العراق**» .. كما مارست الصحافة الوطنية اعلى درجة من الشعور بالمسؤولية حيث نددت بالاتفاقية ودعت الى معارضتها باعتبارها اجحافا واضحا وصريحا بحق الشعب العراقي .

وأزاء هذا سارعت الحكومة البريطانية الى التعجيل بتصديق الاتفاقية دون الانتظار ريثما يتم التصديق على القانون الاساسي العراقي ، كما حالت دون عرضها على المجلس التأسيسي او اية هيئة

شعبية اخرى معتبرة ان التوقيع عليها من قبل مجلس الوزراء او من يخوله كافيا لاقرارها ووضعها موضع التنفيذ ٠

من كل ماتقدم ، وفي ضوء الحقائق الموضوعية التي افرزتها الوثائق ، السرية منها والعلنية ، وعلى اساس من الاحكام القانونية المعترف بها ، يمكن الاقرار وبكل تأكيد ، ان الاساس الذى قامت عليه شركة النفط التركية كان باطلا وغير شرعي ، ولم يكن البتة عملا مارسته الحكومة العراقية في ظل الشعور بالحرية والاستقلال ، وانما كان تحت وطأة الضغط والتهديد وبالاجبار مما ينزع عنه كل شرعية ويدخله في باب الابتزاز والاستغلال ٠

ومع التسليم بهذه الحقيقة ، فان الشركة لم تتوقف في حدودها اللاشرعية هذه ، بل تحركت في اتجاه ترسيخ احتكاراتها ، ليس في العراق وحسب ، بل في مجمل الشرق الاوسط ، فقد تقدمت فرنسا في شهر تشرين الثاني ـ ١٩٢٧ بخارطة للمنطقة احاطت اراضي الامبراطورية العثمانية السابقة في البلاد العربية بالخط الاحمر وذلك بقصد ايجاد اتفاق بين اعضاء شركات النفط المختلفة لجمع كلمتهم على المساهمة سوية في اية امتيازات جديدة داخل نطاقها ، بما يحقق تكريسا فعليا لعملية الاحتكار التي تعمل في ظلها هذه الشركات ٠

وفي ضوء المفاوضات الطويلة التي جرت حول الخارطة ومختلف الشؤون المتعلقة بها تقرر التخلي عن سياسة «**الباب المفتوح**» التي نادت بها وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٢٢ بصورة نهائية ازاء الاعضاء العاملين في شركة النفط التركية ، وتم التوقيع في ٣١ ـ تموز ١٩٢٨ على الاتفاقية الخاصة بهذا الشأن والتي سميت فيما بعد باتفاقية **(الخط الاحمر)** ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية في جوهرها حق اعطاء شركة النفط التركية احتكارا مطلقا في امتياز النفط وانتاجه في العراق ٠ كما انها ازالت المنافسة بين اصحاب شركة النفط التركية في اخذ امتيازات في منطقة اوسع من ذلك ٠ وقد وصفت بأنها ٠٠

«مثال بارز للتكتل الاحتكارى لاجل سيطرة جماعة من الشركات وهي الشركات التي تهيمن مجتمعة على اسواق النفط في العالم ،وعلى قسم كبير من منابع النفط فيه ٠٠»

الفصل الثالث

- بنود اتفاقية البترول الاولى لعام ١٩٢٥
- تعديل الاتفاقيـــة عام ١٩٣١
- مبلغ الاجحاف الذي اصاب العراق من التعديل

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

لقد جاءت اتفاقية النفط في ١٤ آذار ١٩٢٥ متضمنة لمجموعة من الاحكام المجحفة بحق الشعب ، مما لم يكن خافيا على احد ، وبصورة لاتدع ادنى شك في مبلغ التعسف الـذى مارسته القـوى الاستعمارية في نهب ثروات العراق وتكبيله بقيود التبعية الاقتصادية والسياسية ، مما لاسبيل معه الى ممارسة حقه في السيادة والاستقلال الحقيقيين. فقد كان أبرز النقاط الواردة في الاتفاقية ما يلي :

١ ـ موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية حق البحث والتنقيب والاستخلاص والتحضير للتجارة والنقل والبيع مادة النفط والنفط الاسود والغاز الطبيعي والاوزركايت .

٢ ـ تكون مدة الاتفاقية ٧٥ سنة وعند انتهاء المدة المذكورة تعود كافة ممتلكات الشركة ومنشآتها الى الحكومه العراقية دون مقابل .

٣ ـ حددت مناطق الامتياز (الاحتكار) جميـع أنحاء العراق ما عدا ولاية البصرة والمناطـق الممولة .

٤ ـ قيام الشركة بعملية كشف جيولوجي واسـع النطاق خلال ثمانية أشهر وفي ثلاث مناطق منتخبة .

٥ ـ تختار الشركة خلال ٣٢ شهرا بعـد تاريخ التوقيع على الاتفاقية ـ ٢٤ بقعة على ان لا تزيد مساحة كل منها على ٨ أميال مربعة للارتياد والاستغلال ، على أن تبدأ اعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات . وبعد مضي مدة الثلاث سنوات تقوم الشركة وذلك خـلال مدة ٣٦

شهرا بتنقيب ما مساحته ٣٦٫٠٠٠ قـــدم كمعدل ادنى ، وبعد مدة الـ ٣٦ شهرا تقـوم الشركة بتنقيب ١٢٫٠٠٠ قدم سنويا ، الى ان يوصى بعمل خط انابيب النفط لمده الى البحر الابيض المتوسط • ويجب ان يوصى بعمل خط انابيب عند ملاءمة الظروف التجاريـة وباسرع وقت ممكن •

٦ ـ تختار الحكومة العراقية خـــلال مدة الاربع سنوات بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية ، وفي كل سنة تلي الاربع سنوات ، ما لا يقل عن ٢٤ قطعة مساحة كل منها ٨ أميال مربعة ـ عدا ما انتجته الشركة ـ تعرضها للمنافسة بين الشركات والافراد دون النظر الى اي اعتبـار يقوم على الجنسية ، شريطة أن تقوم شركـة النفط التركية بالنيابة عن الحكومة العراقية باعلان ذلك في الصحف التجارية الواســـعة الانتشار والجرائد الرسمية للحكومات •

٧ ـ تدفع شركة النفط التركية للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن لمدة قدرها ٢٠ سنة ، وذلك بعد اتمام خـــط الانابيب الى ميناء التصدير ، وبعـــد ذلك التاريخ تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في اسواق النفط ، وخلال فترات كل فترة منها لمدة عشر سنوات على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات •

٨ ـ تكون الشركة ـ شركة النفط التركية ـ ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسـعر معين ثابت •

٩ ـ يجب ان تكـــون وان تظل الشركة ، شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وان يكون مقر أعمالها الرئيسي ضـــمن مناطق النفـــوذ البريطاني ، وان يكون رئيس الشركة دائما وفي جميع الاوقات من التبعية البريطانية ٠

١٠ـ يجب ان يكون للعراق الحق في تعيين مدير في مجلس الشركة تكون له ذات الحقـــوق التي يتمتع بها بقية المدراء ٠

وفي ضوء الاحكام التي تضمنتها اتفاقية سنة ١٩٢٥ ، بادرت الشركة الى اجراء تحرياتها في العراق ، وبالذات في منطقة باباكركر حيث تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في ١٤ تشرين أول ١٩٢٧ وقد فتح هذا الحدث الضخم ملفات الاتفاقية مجددا بوجه الحكومة العراقية ، اذ رأت فيه الشركات فرصة لمد احتكاراتها في مجمل أرض العراق ، وفرض سيطرتها بما لا يسمح لاي طرف بمنافستها ، وقد عبر عن هذا الاتجاه السير جون كاومان رئيس شركة النفط التركية في تقرير له في نيسان ١٩٢٩ جاء فيه ٠٠

« علي أن أبين بصراحة ، ان أهم نقطة تشغل بالي ٠٠ النقطـــة التي تزداد أهمية كلما أفكر في مستقبل الشركة٠٠ هي عدم كفاية مجموع مساحة المنطقـة التي ستخصص للشركة نهائيـــا ٠٠ اذا أخذنا بنظر الاعتبـــار الالتزامات الماليـــة المترتبة عـــلى اختيار تلك المنطقة ٠٠ » ٠

ومن هذا المنطلق ، وتبعا لتأكيدات أخرى بنفس هذا المضمون ، تم الاتصال بالحكومة العراقية لغرض اعادة النظر في الاتفاقية ، وأوجزت الشركة وجهة نظرها في مجمـــوعة من الاقتراحات جاءت برمتها لصالح الاحتكارات النفطية ، وبما يعزز قدرتها في الســيطرة والنهب ، ولم يكن بد ، في مواجهة المعارضة الشعبية التي أحست بمبلغ الضرر الذي بات ينتظرها في التعديل الجديد للاتفاقية ، من

الاتيان بحكومة تضطلع بالدور المطلوب منها في تعزيز مواقع الاستعمار البريطاني في العراق · وبرز على المسرح لاول مرة نوري السعيد كرئيس للوزراء في ٢٣ آذار ١٩٣٠ ، حيث انيطت به مهمة توقيع معاهدة جديدة مع بريطانيا وتعديل اتفاقية البترول لسنة ١٩٢٥ ، ولم يأل جهدا في تحقيق هاتين المهمتين حيث استحصل ارادة ملكية بتعطيل مجلس النواب ، ومن ثم حله في تموز ١٩٣٠ ، وأجرى انتخابات جديدة ضمن فيها الاكثرية الساحقة التي كفل بظلها تمرير معاهدة ١٩٣٠ ·

ثم بدأ الخطوة الثانية في تعديل اتفاقية النفط ، وسط سخط شعبي عارم لم يشهد له العراق مثيل منذ ١٩٢٠ ، والذي كان ابرز مظاهره استقالة عدد من النواب العراقيين · واعلان الاضراب العام في البلاد ، غير أن كل هذا لم يثن الحكومة عن مهمتها التي جاءت من أجلها · والتي انتهت بتعديل الاتفاقية بالتوقيع على اتفاقية جديدة في ٢٤ آذار ١٩٣١ ، وبعدها وعلى وجه التحديد في ١٩ تشرين أول ١٩٣١ قدم السعيد استقالة وزارته بعد ان ارهق الامة بقيود المعاهدتين البغيضتين ·

ولكيما نطلع على مبلغ الاجحاف الذي لحق العراق من جراء اتفاقية ١٩٣١ نورد ما جاء بتقرير لجنة التجارة لاتحادية الامريكية الخاص باحتكار النفط الدولي الذى نشر عام ١٩٥٢ وجاء فيه ··

« وقعت الحكومة العراقية وشركة نفط العراق نهائيا على اتفاقية جديدة في ٢٤ آذار ١٩٣١ تخلصت الشركة بموجبها من كل الاحكام المتعلقة بخطة (الباب المفتوح) فبدلا من ان يكون امتياز الشركة منحصرا بمساحة قدرها ١٩٢ ميلا مربعا ، أصبح امتيازها يشمل الاراضي الواقعة الى شرقي دجلة من ولايتي بغداد والموصل، والتي تبلغ مساحتها حوالى ٣٢٠٠٠ ميل مربع · بينما كانت الاراضي المشمولة بالامتياز القديم ١٩٢ ميلا مربعا فقط · وحذفت

من الاتفاقية كل الاحكام التي تشير الى ايجار القطع ووضعها بالمزايدة ، كما تخلصت شركة نفط العراق من كل التزامات الحفر في الحاضر أو المستقبل واعطيت حرية مطلقة تماما في استثمار الامتياز » ٠

هذا الى جانب مجموعة من الاحكام التي لم يراع أي منها مصلحة العراق ، فقد استعيض عن **المادة الثامنة** من الاتفاقية السابقة التي اشترطت تقديم التقارير والخرائط وغيرها الى الحكومة ، بمادة مختصرة تلزم الشركة بان ترفع ٠٠ « **على نفقتها الى الحكومة خلال ستة أشهر من نهاية كل سنة تقريرا يبحث في اعمالها ، على أن تعتبر الحكومة هذه التقارير سرية ٠٠** » كما استعيض عن **المادة ١٤ من اتفاقية ١٩٢٥** التي تلزم الشركة بأن تستخرج للحكومة اربعين الف طن من البترول سنويا لمدة سنتين وان تقوم بتصفية ما هو ضروري منه لسد احتياجات العراق ، وان تخزن ضعفي ما تستهلكه الحكومة شهريا ، بأخرى تخلصت فيها الشركة من كل التعهدات السابقة ٠٠ الى آخر تلك الاحكام الضارة والتي حرمت البلاد من حقها الطبيعي في الانتفاع بثروتها المعدنية ٠

Abdul Aziz Al-Tamimi e-Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الرابع

- شركة نفط الموصل
- شركة نفط البصرة
- شركة نفط خانقين

Alwaraq for e-Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

شركة نفط الموصل

بعد التوقيع على اتفاقية النفط لعام ١٩٣١ ، عرضت الحكومة العراقية المناطق النفطية التي احتفظت بها غرب دجلة في الاسواق العالمية ، فبادرت عدة شركات الى تقديم عروضها ، كان منها شركة (انماء النفط البريطانية المحدودة) حيث منحتها الحكومة بموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في ٢٠ نيسان ١٩٣٢ امتيازا باستثمار النفط لمدة ٧٥ سنة ، ويشمل الامتياز المنطقة الواقعة غرب دجلة شمال خط العرض في الدرجة ٣٣ وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٤٢٫٩٦٨ ميلا مربعا ٠

وقد اسست شركة **انماء النفط البريطانية في اول الامر ، من** قبل شركات بريطانية وايطالية ، وانضمت اليها فيما بعد رؤوس أموال ألمانية وسويسرية، ثم انتقلت السيطرةعلى هذه الشركةالى شركة حقول نفط الموصل المحدودة ، وهي شركة ألفت من قبل شركات ايطالية وبريطانية والمانية لغرض شراء اسهم شركة (**انماء النفط البريطانية)** ، غير ان شركة نفط العراق كان يقلقها ان تملك هذا الامتياز شركة غريبة عنها ، فأسست في ١٤ تشرين اول ١٩٣٨ شركة أسهم الموصل المحدودة لتملك حصص شركة حقول نفط الموصل ، وقد تم لها فيما بعد شراء كامل الحصص الخاصة بهذه الشركة ٠

وفي عام ١٩٤١ غيرت شركة اسهم الموصل المحدودة اسمها الى شركة نفط الموصل المحدودة ٠ ومن هذا يتبين ان هذه الشركة في حقيقتها ليست الا شركة فرعية ثانوية تمتلكها وتتحكم بها **شركة نفط العراق** ٠ كما أصبح بهذا المفهوم جزء كبير من المنطقة غربي دجلة مشمولا بمناطق استثمار النفط العائدة لشركة نفط العراق ٠

شركة نفط البصرة

وقد تلا منح امتياز النفط لشركة نفط الموصل ، بان قامت الحكومة العراقية بمنح امتياز اخر لاستثمار الموارد النفطية في

جنوب العراق الى شركة تدعى «**شركة نفط البصرة**» وقد تم عقد الاتفاق مع هذه الشركة في ٢٩ ـ تموز ـ ١٩٣٩ ولمدة ٧٥ سنة ٠ وهي شركة اخرى منتمية الى شركة نفط العراق ، ويشمل امتيازها منطقة البصرة وكذلك جميع الاراضي الاخرى في العراق التي لم تمنح لشركة نفط العراق او لغيرهما من الشركات ، وتقدر مساحة الامتياز هذه بـ (٢٥٠ر٨٩) ميلا مربعا ٠ وتقدر المصادر غير الرسمية الاحتياطي للنفط في منطقة البصرة بعشرين مليار برميل ٠

شركة نفط خانقين

وبالاضافة الى الشركات الثلاث ، كانت هناك شركة اخرى تعرف باسم شركة نفط خانقين ، وقد تألفت في ٣٠ ـ آب ـ ١٩٢٥ ٠ وهي فرع لشركة امتياز دارسي (**شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية**)٠

اما منطقة استثمار النفط لهذه الشركة فهي الاراضي الواقعة بين خانقين ومندلي القريبة من الحدود الايرانية ، والمعروفة «بالاراضي المحولة» وفق اتفاقية تعديل الحدود المؤرخة في ١٤ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ والموقع عليها من قبل الدولتين العثمانية والفارسية ، وتبلغ مساحتها ٨٠٠ ميل مربع ٠ ومدة امتياز الشركة ٧٥ عاما اعتبارا من ٣٠ ـ آب ـ ١٩٢٥

وتتلخص مهمة هذه الشركة في استثمار النفط الموجود في منطقة امتيازها وتصفيته في مصفى الوند القريب من خانقين ، لغرض سد حاجة الاستهلاك المحلي في العراق من منتجات النفط ، وقد قامت الحكومة العراقية في سنة ١٩٥٢ بشراء جميع موجودات شركة نفط خانقين ومصفاها في الوند وذلك بموجب اتفاق المعقود بينهما في ٢٥ كانون الاول ـ ١٩٥٢ ، كما تولت الحكومة السيطرة على تجهيزات مشتقات النفط وتوزيعها داخل البلاد ٠

وقد قامت الحكومة فيما بعد بتصفية امتياز شركة نفط خانقين في الاراضي المحولة والغائه بناء على عدم تطبيق الشركة الشروط التي فرضتها عليها نصوص الامتياز ، وتولت مصلحة مصافي النفط الحكومية العامة ادارة حقول النفط كما تولت ادارة مصفى الوند ٠

الفصل الخامس

- الدعوة الى تعديل الاتفاقية والمناداة بالتأميم عام ١٩٥١
- دخول العراق بمفاوضات مع شركات النفط
- تعديل اتفاقية عام ١٩٣١ باتفاقية عام ١٩٥٢
- القوى الوطنية والشعبية تقاوم الاتفاقية الجديدة

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

كان نتيجة للظروف المحلية والدولية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، ان برزت الى السطح مجددا قضية النفط ، كاحدى اهم القضايا التي اشغلت حركة النضال الوطني في العراق ودفعت بالرأى العام الى المطالبة باستخلاص الحقوق التي هضمتها شركات النفط طوال السنين المنصرمة ، والتي لم يعد التساهل بشأنها سوى ضرب من ضروب العمالة والتفريط بحق الامة والوطن ، ولاسيما بعد اقدام ايران على تأميم نفطها ، وبعد ان حصلت المملكة السعودية من شركات النفط الاميريكية صاحبة الامتياز في اراضيها على شروط احسن من تلك التي حصل عليها العراق .

وهكذا اصبح تعديل الاتفاقية من ناحية ، والمناداة بالتأميم من ناحية اخرى مطلبا شعبيا ملحا تجسد بصورة ظاهرة في الطلب الذى تقدم به فريق من النواب في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ٢٥ ـ اذار ـ ١٩٥١ والتي تضمنت ما يلي بالنص :

«بالرغم مما اصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المجحفة ، فان شركات النفط العاملة في العراق ، قد اظهرت تعنتا كبيرا واصرارا على غمط حقوق العراق ، مما ادى الى امعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك :

١ ـ انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة ، والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج اضعافا مضاعفة .

٢ ـ انها اوقفت استخراج النفط بصورة نهائية كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لان امتيازهما اقل استغلالا من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة .

٣ ـ امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة على اساس الذهب خلافا لنصوص الامتياز

٤ ـ احجمت عن تدريب العراقيين في الخارج على الاعمال الفنية مما التزمت بـه نصوص الامتياز وقد مضى اكثر من ربع قرن دون ان تهيء خبيرا عراقيا واحدا حتى الان ٠

وتبعا لذلك فقد طلب بعض النواب ، انه من الواجب على المجلس ان يتقدم بطلبهم المذكور للحكومة العراقية وفقا للمادة (٤٥) من القانون الاساسي العراقي ورجوا سن لائحة قانونية **لتأميم شركات النفط العاملة في العراق** جميعها دون استثناء ٠

وفي هذا الجو الملتهب ، دخلت الحكومة العراقية بمفاوضات طويلة مع الشركات الاحتكارية ، بعد ان الجمت الجماهير بمجموعة من القرارات والاحكام التعسفية ، وبعد ان اشاعت مناخا من الارهاب والملاحقات بحق القوى الوطنية العاملة ، احزابا وافرادا ، بقصد ضمان مصالح الشركات وعدم المساس بكل ما يؤثر على احتكاراتها ، وقد انتهت تلك المفاوضات بالبيان الذي اذاعته مديرية الدعاية العامة بتاريخ ١٣ ـ آب ـ ١٩٥١ والذي جاء فيه نصا :

«بعد مفاوضات استمرت عدة اشهر بين الحكومة وممثلي شركة النفط العراقية وشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل توصل الطرفان الى اتفاق حول قضايا النفط المختلف عليها بني على الاسس الاتية :

اولا : تكون حصة العراق ٥٠٪ من ارباح شركات النفط عن عملياتها داخل العراق وذلك قبل استقطاع الضرائب الاجنبية على ان تستوفي وفق ما يلي :

أ ـ يأخذ العراق عينا في الميناء البحري ٢٥٪ من النفط الخام من انتاج شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل و ٣٣ وثلث بالمائة من النفط الخام من انتاج شركة نفط

البصرة على ان يكون حرا بالتصرف بـ ١٢ ونصف بالمائة من هذه الكميات حسب مشيئته ويبيع الباقي الى الشركة بالسعر العالمي السائد في الميناء البحرى الذى يصب فيه النفط ، دون ان يتحمل كلفة النقل او اية كلفة اخرى مهما كان نوعها ٠

ب ـ اما مايتبقى من حصة العراق من ارباح الشركات المذكورة اعلاه فيؤخذ على شكل ضريبة على الارباح ٠

ج ـ لغرض تعيين مقدار الارباح اتفق الطرفان بعد اخذ الاسعار العالمية السائدة بنظر الاعتبار ـ على تثبيت اسعار النفط الخام العراقي ولكلفة استخراجه ونقله داخل العراق على ان تكون هذه الاسعار عرضة للزيادة والنقصان حسب الاسعار العالمية السائدة ٠

ثانيا : يكون الحد الادنى لانتاج النفط : (٢٢) مليون طن من النفط الخام تستخرجه شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل سنويا وذلك في سنة ١٩٥٤ وما بعدها ٠ و (٨) ملايين طن من النفط الخام تستخرجه شركة نفط البصرة سنويا وذلك في أواخر سنة ١٩٥٥ وما بعدها ٠

ثالثا : يكون الحد الادنى لايرادات العراق من النفط (٢٠) مليون دينار في سنة ١٩٥٣ و١٩٥٤ و (٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٥٥ وما بعدها ٠

رابعا : وبالنظر للاسعار والكلف السائدة في الوقت الحاضر يكون معدل ايرادات العراق عن الطن الواحد من النفط (٣٥ ونصف شلنا) في سنة ١٩٥١ ، ثم يرتفع الى (٣٩ونصف) شلنا في سنة ١٩٥٣ وما بعدها ٠

خامسا : ستصبح واردات العراق من النفط وفق هذه الاسس كما ياتي :

سنة ١٩٥١ حوالي ١٥ مليون دينار
سنة ١٩٥٢ حوالي ٢٣ مليون دينار
سنة ١٩٥٣ حوالي ٤٥ مليون دينار
١٩٥٤ حوالي ٥٢ مليون دينار

وفي نهاية سنة ١٩٥٥ حوالي٥٩ مليون دينار

سادسا : تجهز الشركة مصفى الحكومة بكل ما يحتاجه من النفط الخام لغرض الاستهلاك المحلي بسعر (٥ر٥) شلنا للطن الواحد وذلك في بربجي ٠

سابعا : في حالة اجراء ترتيبات ـ في المستقبل ـ بين الحكومات المجاورة وشركات النفط بحيث تؤدي الى حصول اي من تلك الحكومات على عوائد تزيد عما يحصل العراق بمعدل الطن الواحد فان للحكومة الحق بمطالبة شركات النفط بهذه الزيادة ٠

ثامنا : اذا طرأت ظروف قاهرة تضطر شركات النفط على ايقاف استخراج النفط فان الشركات تضمن للحكومة بدون قيد او شرط حدا ادنى من الايراد قدره خمسة ملايين دينار سنويا وذلك لمدة سنتين ٠

تاسعا : تدفع شركات النفط مبلغا قدره خمسة ملايين دينار لتسوية الدفعات المختلف عليها وذلك عند ابرام هذه الاتفاقية ٠

عاشرا : يعين عدد من المدراء العراقيين في مجالس مديري شركات النفط ٠

الحادي عشر : ترسل شركات النفط على نفقتها الخاصة ٥٠ طالبا عراقيا سنويا الى

الجامعات البريطانية لدراسة مختلف العلـــوم الخاصة بالصناعات النفطية ٠

الثاني عشر : تقوم شـركات النفط بانشاء مدرسـة في كركوك على نفقتها الخاصـة لتدريب **العراقيين على اعمال النفط الفنية** تتسع لـ (٢٤٠) طالبا بحيث يتخرج منها سنويا (٦٠) طالبا ٠

الثالث عشر : لايعين بعد الان في شركات النفط اي موظف اجنبي ، فنيا ام **اداريا** ، الا بعد اخبار وزارة الاقتصاد وتأييد **الوزارة** المذكورة ، عدم وجود من ، يشغل هذه الوظيفة من **العراقيين**٠

الرابع عشر : ستوضع هذه الاسس بشكل اتفاقية تعرض على مجلس الامة للنظر فيها ٠

تعتبر هذه الاتفاقية في حالة ابرامها من مجلس الامة نافذة اعتبارا من ١ـ١ـ١٩٥١ ٠

صدر في ١٣ ـ اب ـ ١٩٥١

و ٠ مدير الدعاية العام

وقد تم التوقيع على الاتفاقية وصادق عليها البرلمان العراقي **في ١٧** ـ شباط ـ ١٩٥٢ واعتبرت نافذة المفعول من ١ـ١ـ١٩٥١ ٠

وقد ووجهت الاتفاقية الجديدة بمعارضة حادة من جميع القوى الوطنية والشعبية في البلاد ، واصدرت الاحزاب والمنظمات بيانات انتقدت فيها الاتفاقية ووصفتها بأنها قيد جديد يضاف الى القيود السابقة التي كبلت بها الحكومة جماهير الشعب، وطالبت باعادة النظر فيها والغائها نهائيا ، وجاء في البيان الـذى اصدره الحزب الوطني الديمقراطي والجبهـة الشعبية المتحـدة في ٣ ـ شباط ـ ١٩٥٢ ٠

«ان اسس الاتفاقية كما جاءت في البيان الرسمي لاتضمن حقوق العـراق ومصالحه ، فضلا عما فيها من مجالات

للتلاعب . وما فيها من نواقص من شأنها ان تزيد من منافع الشركة ترى الجبهة الشعبية المتحدة والحزب الوطني الديمقراطي رفض هذه الاسس ودعوة الشعب العراقي الى مقاومة هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق البلاد ..»

على ان حكومة العمالة في بغداد ، ومن ورائها القوى الاستعمارية المتمثلة بالشركات الاحتكارية ، تمادت في غيها فأمعنت في تشديد اجراءاتها القمعية وضيقت من الحريات كما زادت من احتياطاتها الامينة تحسبا من اية تحركات ثورية قد تطيح بها .

وانتقلت مرة اخرى معركة النفط التي تخوضها الجماهير الكادحة الى مرحلة جديدة لعلها اكثر خطورة واشد تأثيرا في النضال من سابقاتها ..

Aliwayzi Abdulrahman e-Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل السادس

- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والمفاوضات الجديدة مع شركات النفط
- النقاط الاثنتا عشرة التي طالب بها العراق
- فشل المفاوضات التي استغرقت ثلاثة اعوام
- اصدار القانون رقم ٨٠

جاءت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لتحدث انقلابا كليا في خطط وحسابات القوى الاستعمارية ، ليس في العراق وحده بل وفي المنطقة كلها ، ولتشد من ازر حركة التحرر العربي وتدفعها في مواجهات جدية مع المصالح الاستعمارية القائمة على ارض الوطن ، لذلك فلا غرو ان بادرت حكومة الثورة الى فتح باب المفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية بقصد التوصل الى ما يحقق لجماهير الشعب استعادة حقوقها المنهوبة .

غير ان القوى الاستعمارية المتحالفة مع الصهيونية العالمية والرجعية المحلية سرعان ماتحركت باتجاه تخريب الثورة من الداخل، وصرفها عن اهدافها الوطنية والقومية التي قامت من اجلها ، فدفعت البلاد في مسار شائك من الصراعات سمحت من خلالها باقامة دكتاتورية فردية في شخص عبدالكريم قاسم ، فيما عملت في الوقت ذاته على تهديد الاقتصاد الوطني بتشجيع سياسة التبذير والاعتماد الكلي في ميزانية الدولة على عائدات النفط ، حتى انتهت سنة ١٩٦١ الى التحكم في الموقف واصدار التهديدات المتتالية للنظام فيما اذا حاول المساس بمصالحها .

وقد استمرت المباحثات مع شركات النفط فترة استغرقت ثلاث سنوات في اجواء محمومة من المناورات والمساومات ، دون ان تسفر عن اية نتيجة ، الا انها اكدت حقيقة واضحة وهي انلاجدوىمناتباع اسلوب المفاوضات مع الشركات ، لانها تابى اطلاقا التسليم بحق الشعوب في استثمار مواردها وتصر على أن تمارس ابشع الوان الاستغلال والاستنزاف الاقتصادى للبلدان التى تتعامل معها ، كما اكدت ان الشركات في ذلك الحين كانت ترى نفسها فيوضع قوىيسمح لها بتجاهل مطالب العراق المشروعة .

الا ان هذه المفاوضات ، وان لم تسفر عن نتيجة واضحة من جانب الشركات ، فقد ساعدت على بلورة مطالب العراق الانية لتعديل الاتفاقيات السابقة مع شركات النفط من ناحية ، ومن ناحية

ثانية افرزت القرار التاريخي الذى اصدرته الحكومة آنذاك وهـو القرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ٠

اما المطالب التي تجاهلتها شركات النفط ، بكل اصرار فقـد تضمنها البيان الذى اصدرته وزارة النفط في ١٠/نيسان/١٩٦١ والذى جاء فيه :

ان الحكومة العراقية تطالب شركات البترول الاجنبية بما يلي:

١ ـ اعادة النظر بطريقة حساب تكاليف انتاج البترول وما يترتب على ذلك من الامور ضمانا لحقوق العراق ٠

٢ ـ اعادة النظر بطريقة تثبيت الاسعار التى تحتسب بموجبهـا العائدات التى يتقاضاها العراق ٠

٣ ـ الغاء التخويلات الممنوحة للشركات ٠

٤ ـ تعيين مدراء عراقيين ، واشراكهم في هيئات ادارة الشركات في لندن ، والاشراف من قبل الحكومة العراقية على مصروفـات الشركات بطريقة تضمن مصالح العراق ٠

٥ ـ التعريق التدريجي لموظفي الشركات ٠

٦ ـ التنازل عن المناطق غير المستثمرة من قبل الشركات تمهيـدا لاستثمارها من قبل العراق ٠

٧ ـ تسليم الشركات الفائض من الغاز الطبيعي عن حاجة حقول البترول والغاز وايقاف الشركات عن الاستمرار في حرق الغاز اعتباطيا بالرغم من علمها ان ذلك اضاعة لثروة العراق دون مقابل ٠

٨ ـ ضمان استعمال ناقلات البترول العراقيـة في نقـل البترول العراقي ٠

٩ ـ ضرورة مساهمة العراق في رؤوس اموال الشركات بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع رؤوس الاموال المذكورة ٠

١٠ ـ ضرورة زيادة حصة العراق من عائدات البترول ٠

١١ ـ دفع العائدات بعملات قابلة للتحويل حفظا لمصلحة العراق ٠

١٢ ـ ازالة الغبن والضرر الملحق بالعراق من جراء اجحاف اتفاقية البترول ونصوصها الغامضة ٠

اما القانون رقم (٨٠)فقد تضمن ما يلي :

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ماعرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء ٠

صدق القانون الاتي :

المادة الاولى : يراد بالكلمات والعبارات الاتية المعاني المبينة ازاءها :

الشركات : شركة نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة ٠

المناطق المحددة : هي الاراضي التي يحق لكل شركة من الشركات القيام فيها بعملياتها ٠

الاراضي : اية ارض مغمورة بالماء او غير مغمورة ٠

المادة الثانية :

تكون المنطقة المحددة لكل شركة من الشركات معينة وفق الجدول الملحق بهذا القانون ٠

المادة الثالثة :

لحكومة الجمهورية العراقية اذا ارتأت تخصيص اراض اخرى لتكون احتياطا للشركات على ان لاتزيد على مساحة المنطقة المحددة لكل شركة ٠

المادة الرابعة :

تكون الاراضي التي لايسري عليها حكم المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون خالية من جميع الحقوق التي ترتبت عليها للشركات وتكون الترتيبات اللازمة لضخ النفط ونقله عبر هذه الاراضي معمولا بها بشرط ان لايخل ذلك باي استعمال للارض قانوني او معقول ٠

المادة الخامسة :

١ ـ على الشركات أن تقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون الى الحكومة مجانا جميع المواد والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية وجميع المعلومات والامور المتعلقة بالهندسة

النفطية الخاصة بالاراضي المشمولة بحكم المدة الرابعة من هذا القانون ٠

٢ ـ اذا امتنعت اية شركة عن تقديم المعلومات المطلوبة بالفقرة الاولى من هذه المادة ، فتكون ملزمة بتعويض الحكومة عما لحقها من ضرر وما فاتها من كسب نتيجة لهذا التأخير او بسببه

المادة السادسة :

ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية ٠

المادة السابعة :

على الوزراء تنفيذ هذا القانون ٠

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر رجب سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الحادى عشر من شهر كانون الاول ١٩٦١ ٠»

ورغم ان القانون ظل حبرا على ورق ، الا انه عبر بصورة فعلية عن واقع العلاقة بين الدولة وشركات النفط الاجنبية ٠ وهي علاقة دولة ذات سيادة بشركات تجارية ليس لها حصانة من احكام القوانين التي تصدرها الحكومة ، شأنها شأن غيرها من الشركات ، كما جاء ايضا تسجيلا صريحا لحق العراق في تقرير سياسته البترولية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية ٠

e-Books Library

الفصل السابع

- ثورة ١٤ رمضان والمفاوضات التي اعقبت ردة تشرين
- اضافة مطاليب جديدة الى المطاليب السابقة
- المفاوضات تتسم بروح الاستسلام والرضوخ للشركات
- بنود الاتفاقية تثير ضجة في الاوساط السياسية والتقدمية

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

كان للنضال الوطني الذى قاده حزب البعث العربي الاشتراكي اثره الكبير في خلق التيار الشعبي الكاسح الذي اطاح بالحكم الدكتاتوري الفردي في ٨ ـ شباط ـ ١٩٦٣ ، وارسى قواعد الحكم الوطني الديمقراطي ، المستند على قاعدة عريضة من التأييد الجماهيري والمرتكز على الاماني القومية في الوحدة والحرية والاشتراكية ، التي ضحت من اجلها الامة العربية ، وما زالت تقدم المزيد من التضحيات في سبيلها ، غير ان قوى الردة المتحالفة مع الرجعية وفصائل الاستعمار سرعان ماتكتلت وجمعت كل حلفائها لتوجه هجمة شرسة في وجه الحكم الثوري وتسقطه في ١٨ ـ تشرين ثاني ـ ١٩٦٣ ٠

وقد جاء النظام الجديد ليعلن عن سياسة توفيقية متهادنة ، وبعيدة عن المواجهات المجادة مع المصالح الاحتكارية وقوى الامبريالية العالمية ،لذلك فقد طرح في منهاجه«مبدأ حسم المشاكل مع الشركات»٠ واعلن عن استئناف المفاوضات مع شركات النفط التي كانت قد توقفت منذ اعلان القانون رقم ٨٠ ، وبدأت المفاوضات فعلا في ٢ ـ ايار ١٩٦٤ واستمرت ما يزيد على العام حيث توقفت مجددا في ٧ـ حزيران ١٩٦٥ ٠

وكان الاساس الذي استندت عليه هذه المفاوضات هو النقاط الاثنتا عشرة السابقة ، مضافا اليها خمس نقاط جديدة هي :

١ ـ تجهيز المصافي بالنفط الخام بسعر الكلفة ٠

٢ ـ تبديل طرق كيل النفط ٠

٣ ـ تصدير نفط خانقين ٠

٤ ـ الغاز الطبيعي المصدر الى سوريا ٠

٥ ـ تنفيق الريع ٠

غير ان الشركات لم تلجأ هذه المرة الى المناورة ولا الى سياسة التسويف التي اعتادت عليها ، وانما اعتمدت اسلوب المساومة الرخيصة والتي تجسدت بتنازل الوفد الرسمي المفاوض عن ابرز مطاليبه واكثرها اهمية في تاكيد الحقوق الوطنية ، حيث تخلى ممثلو

الحكومة عن اربع نقاط اساسية مما وردت في المفاوضات السابقة وهي :

١ ـ التنازل عن قانون رقم ٨٠ روحا

٢ـ التنازل عن دور شركة النفط الوطنية في استثناء صناعة نفطية عراقية وطنية .

٣ ـ التنازل عن الغاز الطبيعي للشركات

٤ ـ التنازل عن رسوم الميناء

فقد جاء في تبرير التنازل عن قانون رقم ٨٠ ضمن المفاوضات التي دارت القول :

« وقد تبين ان هذا الجمود الذي صاحب صناعة النفط في العراق منذ صدور القانون حتى الان لا يمكن ازالته الا برضوخ الشركات لاحكام القانون وتطبيقه عليها برضاها .. »

كما جاء في تبرير التنازل عن دور شركة النفط الوطنية في اقامة صناعة بترولية وطنية مستغلة في العراق ، مايلي :

« تبين ان مجرد تأسيس الشركة الوطنية يكفي لتحقيق هذا الغرض (ممارسة عمليات التنقيب) ، اذ لابد من حسم المشكلة القائمة مع الشركات العاملة في العراق لتتسنى لها استثمار الامكانيات التي اكدت حقوق استثمارها الى الحكومة سواء كان ذلك عن طريق مباشر ، حيث لايمكن للشركة الوطنية أن توظف عشرات الملايين من الدنانير لانتاج النفط في تلك الاراضي ، ولاتتمكن من ايجاد الاسواق لبيع هذا النفط ، لانها لاتتمكن طبعا ، من مقاومة الاحتكارات العالمية التي تسيطر على هذه الاسواق »

وقد وضح من سير المفاوضات ومن الاطار الاستسلامي الذي دارت فيه ، مدى الاستعداد لدى الحكومة ، لمسايرة الشركات في مطاليبها والتنازل لها حتى فيما يتعلق بالقانون رقم

٨٠ ، دون المبالاة بمبلغ التفريط بحق الشعب في التنعم بموارده النفطية ، ودون الاهتمام بحكم التاريخ الذى لايعرف الرحمة باولئك الذين يبيعون اوطانهم باثمان بخسة ، لذلك فقد واجهت القوى الوطنية ومن مقدمتها حزب البعث العربى الاشتراكى موقف ومحاولات الايهام بفائدة الاتفاقية المقترحة التي روجتها الاجهزة الحكومة من الشركات بكل حزم متصدية لكل عمليات التضليل الحكومية ، وداعية في الوقت ذاته الى اسقاط النظام باعتباره ركيزة من ركائز الاستعمار الذي يعمل لتمكين الاحتكارات النفطية الرأسمالية في البلاد على حساب الجماهير الكادحة ٠

ولم تشأ الحكومة ازاء موجة التصدى الشعبية التى واجهتها، الا ان توقف سير المفاوضات ، وتعلن عن تشكيل لجنة ، جديدة لدراسة نتائج المباحثات السابقة وتقديم التوصيات حول سياسة الحكومة في قضية النفط ، وهكذا اسدل الستار على مرحلة اخرى من مراحل الصراع مع شركات النفط ، وانتهى الامر لصالح الشركات مرة اخرى ، فيما ظلت الجماهير المعذبة تتحمل المزيد من اعباء الاستغلال والقهر والحرمان ٠

Aliwayzi Abdulrahman e-Books Library

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الفصل الثامن

- ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ومبدأ استخلاص حق العراق من شركات النفط .
- الرئيس البكر يحذر الشركات الاحتكارية
- صدام حسين يعلن بدء الدخول في مرحلة المواجهة مع الشركات
- بدء المفاوضات ومحاولات الالتفاف من جانب الشركات على حق العراق في ثرواته النفطية .
- الحكومة الثورية تنذر الشركات وتعلن سياسة التقشف .
- قرار التأميم
- قانون التأميم

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

لقد جاءت ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي ، ردا ثوريا على الهزيمة التي لحقت بالامة العربية في الخامس من حزيران ـ ١٩٦٧ ، والتي خلقت الى جانب تاثيراتها السلبية ، اجماعا جماهيريا واسعا بضرورة التغيير الجذري في كافة الاوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية ، انسجاما مع حركة الثورة في العالم واستجابة لمتطلبات النضال في المرحلة الراهنة ٠

وعلى هذا الاساس ، فان الثورة حددت لنفسها على الصعيد القطري مهمتين تاريخيتين في آن واحد ، كانت احداهما استكمال جوانب الثورة الوطنية التي بدأت في الرابع عشر من تموز ١٩٦٨ ، واستئناف مسيرتها وتصحيح ما وقعت فيه من اخطاء وانحرافات ، اما المهمة الثانية ، فقد تطلبت العمل على مواجهة مسؤوليات مرحلة ما بعد هزيمة الخامس من حزيران ، وقد تمثل هذا فيما اوجزه بيان المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٦٩ الذى حدد طبيعة المرحلة على انها مرحلة اقامة ٠٠«**نظام ديمقراطي ثوري وحدوي**» كمرحلة اساسية ومتقدمة من مراحل النضال المشروع لشعبنا في القطر العراقي وفي الوطن الموحد ٠

وقد ارتبط النفط في هذه المرحلة كعنصر اساسي في تعيين مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي بما لشركات النفط الاحتكارية من قوة تأثير في قيادة التأمر وممارسة الضغوط ضد طموحات الجماهير ونضالها في سبيل الحرية والتقدم ٠ لذلك فقد حددت الثورة هدفها الستراتيجي بالعمل على تحرير الثروة النفطية تحريرا كاملا من السيطرة والاستغلال الاجنبيين ، واخضاعها للسيادة الوطنية من كافة الوجوه ، ووضعها بصورة كاملة في خدمة ورفاهية الشعب ، وجعلها اداة حاسمة من أدوات الكفاح ضد الامبريالية وحليفتها الصهيونية العالمية ٠

وقد عبر عن هذا الاتجاه المناضل احمد حسن البكر في خطابه

التاريخي الذى القاه باحتفالات الذكرى الثانية لثورة ١٧ ـ تموز محذرا شركات النفط التمادي في اغتصاب حقوق الشعب قائلا :

«اننا نعلن ان حكومة الثورة سوف لا تالو جهدا في الحصول على حقوق العراق ولن تقبل باية مماطلة او تسويف او التفاف على هذه الحقوق ..»

كما طالبها بوجوب الاستجابة الى المطاليب التي تقدمت بها حكومة الثورة قائلا :

«ان العراق لايمكن ان يقبل شروطا تعجيزية ومطالب عفى عليها الزمن مقابل حصوله على حقه الطبيعي في تنفيق الريع ، ان مثل هذه القضايا الحيوية لمصلحة شعبنا لايمكن ان تترك بعد الان للزمن ، بل ان حكومة الثورة مصممة على معالجتها واتخاذ كافة الخطوات التي تراها مناسبة لضمان حقوقنا المشروعة»

الا ان الشركات الاحتكارية استنادا الى تجاربها السابقة مع الحكومات العميلة والمتخاذلة ، واصرارا منها على مواصلة استغلالها لثروات البلاد وتماديها في الاعتماد على مقدراتها التآمرية ، عادت الى سياسة المناورة حينا والتجاهل حينا اخر ، محاولة منها للوصول الى نقطة التعجيز ، التي ربما كانت حاسمة في تراجع حكومة الثورة عن مطالبتها بحقوقها المشروعة ، ولم يكن تقديرها هذه المرة صائبا ،حتى ولا في اى جانب منه ، وذلك بما عبر عنه السيد صدام حسين نائب امين سر القطر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في الندوة التي عقدتها قيادتا فرعي الرصافة والكرخ لمدينة بغداد في ساحة الكشافة في ٣١ ـ ١٢ ـ ١٩٧١ وذلك جوابا على سؤال عن الموقف من شركات النفط الاحتكارية حيث قال :

«طلبنا من شركات النفط ان تكون مستعدة لمفاوضات حاسمة في النصف الاول من الشهر القادم . وان هناك

قضايا معلقة كثيرة بيننا وبين شركات النفط تزيد على ١١ ـ ١٩ نقطة او قضية اهمها :المشاركة باسهم الشركات بنسبة ٢٠٪ والاتفاق على جدول الاستثمار ، وفي هذا العام فقط خفضت الضخ بالشكل الذى افقدنا اكثر من عشرين مليون دينار دفعة واحدة»

ثم قال سيادته :

«لقد وصلنا مع الشركات الى حد اللاتساهل في هذه القضايا ٠٠ وهذا هو الاطار الذى على اساسه دعيت الشركات لان تكون متهيأة للمفاوضات في اول جولة سوف نخوضها معها منذ ١٩٦١ الى الوقت الحاضر ٠٠»

وعلى هذا الاساس الصلب بدأت في ١٥ـكانون الثاني ـ١٩٧٢ المفاوضات بين الحكومة ووفد الشركات ، وقد ترأس السيد مرتضى سعيد عبدالباقي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الخارجية الجانب العراقي ، فألقى كلمة في جلسة الافتتاح حدد فيها الاطار العام الذى ستجري بموجبه المفاوضات وبين ان هذه المفاوضات من وجهة نظر الحكومة والشعب العراقي بكافة قومياته تمثل انتزاع كافة الحقوق الاساسية التي سلبتها الشركات ، باعتمادها سياسة التلاعب بمعدلات الانتاج وتجاهلها لكافة المطاليب المشروعة التي نادت بها الجماهير ، كما اكد على ان حزب البعث العربي الاشتراكي والحكومة مصممان على وضع حد نهائي لاستغلال الشركات لثروات البلاد النفطية وتحكمها في الاوضاع الاقتصادية والسياسية ٠

وعلى مدى ثماني جلسات استغرقت المدة من ١٥ ـ كانون الثاني وحتى ٦ ـ شباط ـ ١٩٧٢ كان الوفد العراقي واضحا وصريحا في مطاليبه ، بينما كان وفد الشركات يراوغ ويناور ويلجأ الى شتى الاساليب في دفع المفاوضات الى متاهات ومسارات بعيدة عن صلب الموضوع ، مما حدا برئيس الجانب العراقي المفاوض ان يختتم الجلسة الثامنة محددا موقف العراق المبدئي بالامور التالية :

١ ـ وجود امكانات لرفع الانتاج في الحقول الشمالية والجنوبية الى ١٦٠ مليون طن في ١٩٧٥ـ١٩٧٦ والطلب من الشركات تحيقق هذه الزيادة ٠

٢ ـ استعداد العراق لبيع ١٥٠ مليون طن من نفط الشركة الوطنية لمدة عشر سنوات بالاسعار والشروط التجارية السائدة ومن نفط الشمال والجنوب ونوعيات يتفق عليها٠

٣ ـ الاصرار على مطاليب الجانب العراقي ورفض التسويات على اساس المبلغ المقطوع او الاجمالي ٠

٤ ـ الرفض رفضا قاطعا لمبدأ التعويض الذى تطلبه الشركات ٠

٥ ـ التاكيد على وجوب تعويض العراق عن الخسائر التي لحقته من جراء قيام الشركات بتعطيل جزء مهم من الطاقات الانتاجية والاعراب عن الاستعداد لاعادة النظر في الارقام ٠

٦ ـ الاصرار على البت في موضوع المشاركة وعدم تعليق ذلك على مفاوضات الاوبك ٠

٧ ـ المطالبة باحتساب فوائد على كافة المبالغ المستحقة للحكومة ٠

٨ ـ العراق لايتساهل في تطبيق قانون صيانة الثروة النفطية ٠

وبهذا تكون المفاوضات قد توقفت عند هذا الحد دون اي مردود ، عدا ذلك الذى اثبت بصورة قاطعة بعدم جدوى اية مفاوضات مع الشركات الاحتكارية ، لانها تأبى ان تفهم سوى منطق الاستغلال والاذلال ، وترفض ان تستجيب لسوى نوازع الطمع والجشع التي تحكم وجودها ، متجاهلة تماما حقائق العصر وطبيعة التطورات في عالم باتت تحكمه قواعد الثورة التحررية ، وكفاح الشعوب من اجل استخلاص حقوقها وسيادتها على اوطانها ٠

وازاء ذلك ، واستجابة لستراتيجية ثورة السابع عشر من تموز ومطلب الجماهير الملح ،بادر مجلس قيادة الثورة الى اصدار قرارين تاريخيين تضمن الاول منهما بيانا تحذيريا لشركات النفط الاجنبية بوجوب الاستجابة خلال اسبوعين لمطاليب العراق العادلة ، كما تضمن الثاني اعلان سياسة التقشف في كافة اوجه الصرف الحكومي تحسبا لكل الطوارىء حفاظا على المسيرة التقدمية لحكومة الثورة .

وفيما يلي نص البيانين المذكورين :

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

الانذار الموجه للشركات

ايها المواطنون يا ابناء شعبنا المناضل ٠

في مطلع عام ١٩٧٢ دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع مجموعة شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق لحسم كافة المسائل المعلقة التي تشكل حقوقا مشروعة لشعبنا ورسم صورة لعلاقات المستقبل قائمة على اساس احترام السيادة الوطنية والتعامل من مواقع جديدة ٠ لقد وصفت الكتب المتبادلة بين وزارة النفط والمعادن وتلك الشركات الاطار العام الذى تسير المفاوضات وفقا له ٠

لقد حددت تلك الاسس بالاقرار بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ باعتباره واحدا من اقدس المكتسبات والحقوق الوطنية التي يحرص عليها شعبنا ورفض اى اقتراح او اجراء يهدف بصور مباشرة او غير مباشرة الى المساس بهذا القانون او تعطيل مضامينه والاعتراف الكامل بالمطاليب الاخرى المشروعة التي قدمها الوفد العراقي المفاوض وحسم مسألة تنفيق الريع بصرف المبالغ المترتبة بذمة الشركات والتي سبق للشركات ان نفقتها لبقية دول المنطقة باستثناء العراق والاتفاق على مناهج انتاجية واستثمارية ثابتة تلتزم الشركات بانتاج النفط بموجبها ضمانا لاستقرار موارد العراق المالية ومنع التلاعب بمقدراته الاقتصادية ٠

لقد ادركت قيادة الثورة ان الشركات التي مارست لسنوات عديدة ثرواتنا الطبيعية لن تستجيب بسهولة لمثل هذه المطاليب . ولقد انعكست هذه الصورة على سياسة وسلوك وفد الشركات المفاوض الذى لجأ الى الاساليب المعروفة في المناورة والتسويف واطالة امد المفاوضات حتى اوصلها الى طريق مسدود .

واستمرت الشركات بعد ذلك على سياسة التعسف والحاق الضرر المتعمد بمصالح العراق وبالتلاعب المستمر بمعدلات الانتاج دون الالتفات الى تحذيرات الحكومة المتكررة من مغبة الاستمرار على هذا النهج . حتى وصل انتاجنا النفطي منذ بداية شهر اذار من هذا العام وحتى الان الى حدود متدنية لم يسبق لها مثيل في محاولة التفافية فاشلة للضغط على العراق لحرفه عن مواقعه الاستراتيجية في مجابهة الاحتكارات ومعاداة الامبريالية والدفاع عن حرية واستقلال شعوب المنطقة . لقد عرضت الشركات بسلوكها هذا برامجنا في التنمية والبناء الى الارتباك وألحقت بها الضرر الا انها لن تجني من وراء ذلك الا الخيبة والخسران . ان سياسة الحاق الضرر بالشعب العراقي لن تعود على الشركات بنتائج وخيمة ولن تؤثر سياستها هذه على صمود العراق بقدر ماستعكس من اثار بالغة الخطورة على مصالحها ومستقبل وجودها ليس في العراق وحده بل وفي الوطن العربي كله لقد اكدنا اكثر من ذي مرة وفي مناسبات متعددة من اننا لسنا ضد اى شركة تعمل في بلادنا على اسس تجارية صرفةوانما نحن ضد الشركات التي تبني سياستها على حساب اعلى الارباح وما يترتب عنه من اضرار بمصالح وثروات بلادنا .

اننا اذنضع كل هذه الحقائق الكاشفة لموقف شركات النفط الاجنبية من قضية شعبنا امـــام الراى العام العربي والعالمي فاننا نوجـه تحـذيرا نهائيا لهذه الشركات ونطالبها :

اولا :

الاستجابة السريعة لطلب الحكومة في رفـع معدلات الانتاج الى الطاقة القصوى للانابيب وان تبادر فورا الى اتخاذ الاجراءات التي تعكس هـذا الاتجاه ٠

ثانيا :

ان تلتزم بالاتفاق مع وزارة النفط والمعادن لوضع منهج انتاجي ثابت وطويل الامد وفق اسس علمية مـن حقولنا النفطيـة وان تظهـر البوادر الايجابية لتحقيق هذا الهدف ٠

ثالثا :

ان تقدم عرضا ايجابيا حول المطاليب التي قدمها وفد الحكومة المفاوض اثنـــاء المفاوضات الاخيرة ٠٠

اننا نمهل الشركات لامكان النظر في تحذيرنا ومطاليبنا هذه خلال فترة اقصاها اسبوعين من تاريخ اذاعة هذا البيان ٠

وبخلافه فان الحكومة العراقية تجـد نفسها مضطرة الى اتخاذ كل الاجراءات القانونية لحماية المصالح الوطنية والحقوق المشروعة لشعبنا ٠

ايها المواطنون :

ايمانا من قيادة الثورة بقدرة هذا الشعب العظيم واستعداده الدائم في التضحيـة والعطـاء وشعورا منها بمسؤولياتها التاريخية في الدفاع عن استقلال وسيادة هذا القطر تدعو ابناء الشعب الى الاستعداد لمرحلة جديدة من العمل الوطني في مقاومة الاحتكارات العالمية ومحاصرة نشاطهـــا ونشاط عملائها المعروفين في الداخل والخارج ٠٠

ان الاستعمار وشركاته الاحتكارية لم يدركوا بعد ان عصرنا هو عصر الجماهير التي عقدت العزم باصرار على انتزاع حقوقها والدفاع عنها مهما كبرت التضحيات وغلى الثمن .. لقد حان الوقت لكي يدرك الجميع ان شعب العراق لايحتمل صبرا على ما يجرى فوق ارضه من هدر متعمد لثرواته وتلاعب بمستقبله ومستقبل اجياله .

ان شعارنا اليوم هو التضحية والصمود من اجل تحرير ثرواتنا النفطية من قيود الشركات الاجنبية المستغلة . ان شعبنا الذى قدم اغلى التضحيات في معاركه الوطنية والقومية لقادر على تقرير مصيره بنفسه وتحقيق كامل اهدافه في السيادة والاستقلال .. والى الامام .

مجلس قيادة الثورة

١٧ ـ ايار ـ ١٩٧٢

Aliwayzi Abdulrahman e-Books Library

اعلان سياسة التقشف

اما البيان الذى اصدره مجلس قيادة الثورة واعلن فيه التقشف في كافة اوجه الانفاق تأهبا لاية احتمالات وطوارىء ففيما يلي نصه :

ايها المواطنون :

يجابه العراق وثورته التقدمية سلسلة من المحاولات التامرية والضغوط الاقتصادية من قبل الدوائر الاستعمارية وشركات النفط الاحتكارية بهدف اضعاف مسيرته الرامية الى تحقيق الرخاء الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادى للمواطنين وارساء اقتصاديات البلاد على قاعدة امينة وثابتة لاتتأثر برغبات الاحتكاريين وعملائهم الذين عانى شعبنا منهم الكثير .

ان الثورة وجماهيرها عازمة على وضع حد نهائي للممارسات الاحتكارية في نهب وامتصاص ثرواتنا النفطية والمعدنية ومحاولاتها الهادفة الى تطويق الخطوات التقدمية والنيل من اتجاه الثورة الوحدوى الاشتراكي واضعاف قدرات الشعب في معركته المصيرية . فبعد ان يئست القوى الاستعمارية وشركاتها الاحتكارية من النيل من شعبنا بالتامر المكشوف على الثورة لجأت الى اسلوب انتقامي يائس في الضغط الاقتصادي وتقليل انتاجنا النفطي الى حد لم يسبق له مثيل من قبل . سيؤثر بشكل مباشر وفعال على مدخولات العراق المالية لهذا العام وتعرض برامجنا التنموية الى الخطر . ان قيادة الثورة الامينة على مصالح هذا الشعب المناضلة دوما لاسترجاع حقوقكم المغتصبة قد تدارست الوضع الناجم من موقف شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق في تخفيض معدلات الانتاج تخفيضا هائلا

وبالاخص بعد ان بدأت شركة النفط الوطنية تصدير نفطكم المنتج وطنيا وتحسبا من قيادة الثورة للظروف واحتياطا لكل الطوارىء من اجل الحفاظ على مسيرة الثورة في خطها الاشتراكي التقدمي الوحدوى فقد قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ـ٥ـ١٩٧٢ ما يلي :ـ

١ ـ فرض التقشف التام في كافة اوجه الانفاق الحكومي ٠

٢ ـ ايقاف العمل بالمنهاج الاستثمارى للسنة ١٩٧٢ـ١٩٧٣ المالية فيما يتعلق بالمشاريع والاعمال غير المباشرة بها سواء كان تمويلها من موارد الخطة المركزية او من الموارد الذاتية للمؤسسات العامة عدا ما يستثنى منها بموافقات يصدرها رئيس مجلس التخطيط او من يخوله ٠

٣ ـ يستمر تنفيذ الاعمال والمشاريع المباشرة بها فعلا في المنهاج الاستثمارى للسنة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ المالية وكذلك الاعمال التكميلية سواء عن طريق التعهد او الامانة وفقا للتعليمات التي يصدرها رئيس الهيئة التوجيهية وزير التخطيط ٠

٤ ـ فرض التقشف التام فيما يتعلق بالصرف من الموجودات الاجنبية العائدة للعراق وفق تعليمات يصدرها البنك المركزي العراقي ٠

٥ ـ تستثنى شركة النفط الوطنية العراقية من هذا القرار ٠

٦ ـ على وزيري التخطيط والمالية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القرار

٧ ـ ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ صدوره
ويكون ساري المفعول حتى اشعار اخر

احمـد حسن البكـر
رئيس مجلس قيادة الثورة
١٧/ايار/١٩٧٢

وتبعا لهذا ، وبعد انتهاء المدة التي حددها الانذار ، وصل وفد الشركات الاجنبية في ٣١/ايار/١٩٧٢ بغداد ، حيث عقدت جلسة جديدة من المفاوضات لم يخرج مادار خلالها عـن محاولات يائسة من وفد الشركات للتملص من الحقوق التي طالب بهـا العراق ، والالتفاف على القانون رقم ٨٠ لافراغه من محتواه في حين رفض الجانب العراقي اي تنازل عن اي من المطالب التي حددها ..
وبعد انتهاء الاجتماع ادلى السيد مرتضى سعيد عبدالباقي بتصريح لوكالة الانباء العراقية جاء فيه :

« في الوقت الذي حـدده انـذار مجلس قيادة الثورة حضر وفـد الشركات وقدم عرضا جديدا ، وقـد استمعنا الى تفاصيل هذا العرض ولكننا وجدناه لايختلف من حيث الجوهر عـن عروضهم السابقة المرفوعة ، لقد أفهمنا الشركات مرارا وافهمناهم في هـذه الجلسة اننا نرفض رفضا قاطعـا ولانقبل بأي شكل من الاشكال مناقشة موضوع تعويض الشركات عن اثار القانون رقم (٨٠) ، وقد رفضنا عرضهم الجديد لانه يعود الى هذه النقطة مرة اخرى ولانه لايمثل الاستجابة الى الحد الادنى لمطالب الشعب المشروعة في مواضيع اخرى . وقد ابلغت الشركات بان الساعة الحادية عشرة من صباح

اليوم التالي هي الموعد النهائي المتاح امامها لتقديم عرض يستجيب لمطالبنا العادلة والواضحة واذا لم تقدم الشركات العرض المطلوب منها في الساعة الحادية عشرة صباحا فان المفاوضات تعتبر منتهية .»

وواضح مما تقدم ، ان وفد الشركات ظل متصلبا في موقفه ومتمسكا بتعنت بشروط لم تعد مقبولة البتة من وجهة نظر العراق، مما اصبح لزاما على قيادة الثورة وحزبها المناضل ان تواجه مسؤوليتها بكل حزم ، بعد ان استنفذت كل طاقاتها في حمل الشركات على الاستجابة لمطاليبها ، وحسبت لكل الاحتمالات حساباتها ، تقديرا منها لخطورة المواجهة مع الاحتكارات النفطية وما يمكن ان ينجم عن ذلك من تحديات .

وهكذا جاء القرار التاريخي بتأميم اعمال شركة نفط العراق الذى اذاعه مساء الاول من حزيران ١٩٧٢ المناضل احمد حسن البكر من محطة تلفزيون بغداد وفيما يلي نص القرار :

Ali Abdulrahman e-Books Library

قرار التأميم

ياجماهير شعبنا العظيم يا جماهير امتنا العربية ايها الوطنيون ايها التقدميون في كل مكان .. ان نضال الامم والشعوب التي عانت الذل والقهر والاستغلال الاستعمارى وما تزال هو نضال مستمر لاينتهى الا بالقضاء على الركائز الاساسية والمصالح الحيوية التى يقوم عليها الوجود الاستعمارى ولفترة طويلة . والاستعمار العالمى يوجه ضد الامة العربية والوطن العربى تيار الاضطهاد والاستغلال والتجزئة ، ويعمل على افقار الجماهير وتحطيم معنوياتها الكفاحية بما يؤمن له اخضاع هذه الامة المجيدة وتكريس مصالحه المادية على حسابها وعلى حساب مستقبلها .

لقد كان للاستعمار البريطاني دور رئيسي ومتميز منذ الحرب العالمية الاولى في تدبير الدسائس وعقد المعاهدات والاتفاقيات وتقسيم الوطن العربى وتسليم فلسطين للصهاينة وفرض اقسى الشروط واكثرها جورا لانتهاك الحق والبناء المستقل لجماهير الامة العربية . ثم تلاه وشاركه وطور في اساليبه الاستعمار الجديد المتمثل بالامبريالية الامريكية التى وقفت وما تزال تقف موقفا عدائيا سافرا من قضية المصير العربى .

ومن الثابت ان جوهر السياسة الاستعمارية ضد الشعب العربي كان يرتكز على مصالح مادية مفضوحة .. تهدف الى السيطرة والاستيلاء على ثروات الوطن العربي وبخاصة الثروات النفطية والمعدنية وتحويل هذه الثروات الى موارد اساسية لمصالح الامبريالية وشركاتها الاحتكارية .

واستمرت هذه السياسة الاستعمارية سياسة النهب والعدوان كما استمر معها تكريس التجزئة القومية وتدمير مصالح الجماهير العربية الاساسية وترسيخ الوجود الامبريالي والصهيوني في فلسطين العربية وفي الخليج العربي وفي كل بقعة عربية دنستها اقدام الغزاه المعتدين . ولقد كان من ابرز مبررات قيام ثورة السابع عشر من تموز التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي هو الرد على نكبة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧.

وكان لابد ان تحدد هذه الثورة ومنذ البدء الخطوط العامة لمسيرتها في التحرر ومواصلة النضال الوطني والقومي وتحقيق ارادة الجماهير بوعي واصرار . واستجابة لهذه المنطلقات فان الثورة قطعت شوطا مهما . وفي فترة وجيزة في تدعيم الاستقلال الوطني وتحرير الجماهير وتوفير الفرص الكاملة لنيل حقوقها المادية والمعنوية . وتامين المناخ المطلوب لكي تؤدى فيه الجماهير دورها الاساسي في النضال الوطني والقومي وقد واكبت التحولات المادية الجذرية المنجزة لصالح الجماهير تحولات ديمقراطية ثورية وقومية نوعية عبرت عن نفسها في توفير الحقوق القومية لجماهيرنا الكردية وضمان الحقوق الثقافية للاقليات القومية .

وفي الاعلان عن ميثاق العمل الوطني الذى يمثل البرنامج العملي للوحدة الوطنية التقدمية الصامدة

واستثمار البترول استثمارا وطنيا مباشرا والتوجه الوحدوي المنسجم مع طبيعة المرحلة الراهنة كما ان توجه الثورة الدؤوب في تطوير العلاقات مع البلدان الاشتراكية وتحقيق معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي قد نقل مواقع ثورة السابع عشر من تموز الى مستوى جديد في العلاقات الدولية . لذلك فان هذه الخطوات والاجراءات التي قطعتها الثورة لم تكن لترضي الاستعمار والصهيونية وعملاءها .. لذا لم يكن عجبا ان تتوجه القوى الاستعمارية والعميلة في طريق تشديد التامر والضغط على الثورة غير ان تشديد وطأة التامر الاستعماري ضد الثورة لم يكن في النتيجة الا سببا لازدياد عزم الثورة على الاندفاع نحو المزيد من الاجراءات المعبرة عن مصلحة الجماهير وتعزيز خطوط النضال ضد الامبريالية والصهيونية والسير الحثيث باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية الصادقة بوصفها الطريق الضامن لتحقيق الوحدة العربية على اسس راسخة ..

وهذا ما دفع بالثورة لان توجه كافة قواها وطاقاتها لضرب المصالح الاستعمارية بالصميم ..

يا جماهير شعبنا المناضل ..

انكم تدركون ان شركات النفط هي الاداة الخطيرة التي جسدت المنطق الاستعماري منطق النهب والاستغلال الاحتكاري وافقار الجماهير ولقد ظلت على الدوام رمزا وعنوانا للسيطرة الاستعمارية فيما اصبح واضحا وثابتا ان اي تحرر وطني حقيقي يبقى ناقصا بدون فرض مستلزمات السيادة الوطنية على هذه الشركات التي تصرفت وفق طبيعتها الاستعمارية المناقضة لمصالح

جماهيرنا ومع طبيعة العصر ومسار التاريخ فكانت تعتبر نفسها دولة داخل دولة. ولقد تأكد للجماهير المناضلة من خلال خبرتها وتجربتها النضالية ان وضع حد لتسلط شركات النفط الاحتكارية هو طريق لضمان السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي الذي يشكل الجوهر الملموس للاستقلال السياسي وهكذا فان التحرر الوطني قد عبر عن نفسه في معادلة اساسية هي معادلة التصدي لشركات النفط وتحرير الثروة النفطية والمعدنية باستثمارها استثمارا وطنيا مباشرا حيث يعزز المصالح العادية والوطنية للقطر .. ومن وحي هذا المنطق اقدمت ثورتنا بتأييد مطلق وحاسم من جماهير شعبنا على فتح الحساب مع شركات النفط التي حاولت الالتفاف على قانون رقم ٨٠ وعمدت الى خلق الضغوط والمناورات ضد الادارة العادلة للثورة ومع تحرك الثورة الجاد من اجل انتزاع الحقوق الوطنية للعراق في نفطه اقدمت شركات النفط على اجراء استعماري مكشوف بخفض نسبة انتاج النفط بصورة لم يسبق لها مثيل في العراق ولا في بقية الاقطار المنتجة للنفط املة من ذلك ان تدفع بالقطر الى محنة اقتصادية ومالية متوهمة انها بذلك تدفع الثورة الى التراجع عن اهدافها .. ولكن الضغوط والمناورات التي لجأت اليها شركات النفط ضد منطق الثورة في تعزيز السيادة الوطنية والحفاظ على مواقع قوتها لم تؤثر قيد شعرة على تصميم الثورة في متابعة معركة التحرر ضد شركات النفط هذه وانتهاج اشد الاساليب قوة . وحسما لذلك كان يوم السابع عشر من مايس من هذا العام هو يوم انذار شركات النفط وتبليغها بالحقيقة الوحيدة التي لاحقيقة

سواها وهي ان الثورة عازمة كل العزم على استحصال حقوقها النفطية دون قيد او شرط .

لقد رفضت الشركات الاحتكارية تقديم عرض جديد يستجيب لمصالحنا في هذا القطر وعبرت عن استهتار بحقوق هذا الشعب وتجاهل لمطالبه العادلة المحددة ضمن مدة الانذار ..

ازاء ذلك قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب اصدار تاميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ والذى اعتبر نافذا من تاريخ صدوره هذا اليوم الاول من حزيران .

يا جماهير شعبنا العظيم :

ان المعركة التي نخوضها ضد شركات النفط هي من طراز المعارك الكبرى التي تسمى بحق معارك التاريخ لانها مؤشر خط الانتقال الى مرحلة جديدة تضع جماهيرنا بقواها الوطنية والتقدمية في موضع لقدرتها وصمودها .

وانها تتطلب منا الاستعداد لاقصى التضحيات ويجب ان تؤكدوا للعالم اجمع انكم شعب لايذل ولا يضام . وانكم خبرتم اساليب النضال وجربتم الشدائد وخضتم المعارك التى لقنت الاستعمار اقسى الدروس .. انكم شعب ثورة تموز الشعب الذي رفض هزيمة الخامس من حزيران . الشعب الذى يقول الان لشركات النفط ارفعي يدك عن نفطنا . الشعب الذي يريد من نفطه ان يكون سندا له في كرامته في تقدمه الاجتماعي في نضاله القومي والديمقراطي في تطلعه للحياة الحرة الشريفة .

ياشعبنا المناضل ..

اننا نبرهن للاستعمار وللاحتكارات النفطية ان ارادة الثورة والجماهير لاقوى من حساباتهم وتطوراتهم فنحن الذين رفضنا الانقياد للامبريالية وخضنا معركة التصدى ضدها لقادرون على تحديد شعارات المرحلة المقبلة وتحويلها الى تطبيقات مباشرة تجسد ارادتنا في ان نضحي بالجزء من اجل الكل وان نضحي بمظاهر الترف من اجل الصمود .. ان شعار اليقظة والحذر والتضامن لمجابهة دسائس الامبريالية وتوفير مستلزمات النصر هو شعارنا الثابت الذى ترفعه جماهيرنا وتحوله الى حقيقة شامخة .

وان هذه المعركة التاريخية ليست معركة فئة سياسية دون اخرى انها معركة كافة الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية والمنظمات المهنية والجماهيرية ولكل الطيبين

انها ليست معركة طبقة اجتماعية بمفردها بل هي معركة الشعب الوطنية الحاسمة التي يتحمل فيها الجميع شرف المساهمة انها معركة الشعب والوطن ومعركة الامة العربية المجيدة لاستيفاء الشروط النضالية الملموسة لتحررها من الشركات الاحتكارية واستكمال تحررها من النفوذ الامبريالي وتخلصها من الوجود الصهيوني.

ايها المواطنون ..

ايها التقدميون في الوطن العربي وفي العالم اجمع ان ثورتنا اذ تخوض معركتها الفاصلة ضد الاحتكارات النفطية فانها تدخل في مواقع اشتباك امامية مع الامبريالية واحتكاراتها وجها لوجه لتؤدى واجبا وطنيا وقوميا شريفا . وهي تنطلق في معركتها هذه من ادراك واع لطبيعة الصراع وكافة احتمالات متسلحة بارادة جماهير شعبنا وامتنا ومساندة القوى الخيرة والصديقة في العالم.

ان معركتنا الوطنية والقومية العادلة قد اختارت موقعها المؤكد في الخطوط الدفاعية والهجومية للثورة العربية وللثورة العالمية . وهذا ما يجعلها تحضى باوسع تاييد واكبر دعم وان جماهير قطرنا المناضل وجماهير امتنا العربية المجيدة التي هي القوى البشرية الرئيسية في المعركة سوف تفرض على الاستعمار وشركاته الاحتكارية ارادتها وسوف تجعل من ارضنا العربية في كل مكان مواقع تهديد دائم للمصالح الاستعمارية .

ايها الشعب المجاهد ..

اذا كنا قد حسمنا واحدة من معاركنا الوطنية الكبرى فاننا قد استلهمنا ارادتك واستعدادك للبذل والتضحية والعطاء ومن اجل حقك في الحرية والكرامة والحياة فنحن نستمد منك العزم والقوة ونستلهم ارادة شهداء امتنا الذين سقطوا صرعى برصاص الغدر الامبريالي والصهيوني وهم يعانقون تربة وطننا الغالي في العراق وفي سيناء وفي الجولان وفي القدس وفي كل شبر من تراب وطننا المحتل .

ايها الشعب العظيم ..

اننا نعاهدك مرة اخرى عهد الرجال الاوفياء لمبادىء امتهم ورسالتها في التحرر والتقدم والوحدة باننا سنكون في المقدمة بمعارك المستقبل وبروح لا تعرف المساومة والتردد وسندافع عن سيادتك وشرفك وحقك في الحياة وسنقاتل بكل الاسلحة ضد جميع مواقع الظلم والاستغلال والاضطهاد في كل شبر من ارضنا الطاهرة ونحمي المسيرة ونرعى العهد .

فالى الامام من اجل تحقيق اهداف الجماهير العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية والسلام عليكم ..

١/ حزيران /١٩٧٢

ثم اذيع بعده قانون التأميم المرقم ٦٩ لسنة ٧٢ الذى حدد انشاء شركة حكومية باسم الشركة العراقية للعمليات النفطيـة تقـوم مباشـرة ومنذ اعـلان التأميم بالاشراف على ادارة شـركة نفط العراق المؤممة . وفيما يلي نص القانون :

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة (أ) مـن المادة (٢٤) مـن الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١-٦-١٩٧٢ اصدار القانون الاتي :

قانون تاميم عمليات شـركة نفط العراق المحدودة رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢

المادة الاولى :

تؤمم عمليات شركة نفط العراق المحدودة في المناطق المحدودة لها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ وتؤول الى الدولة ملكية جميع الاموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة ويشمل ذلك على وجه الخصوص منشأت ومرافق التحري والحفر وانتـاج النفط الخام والغاز والمعالجة والتجميع والضخ والنقل والتصفيـة والتخزين وخطوط الانابيب الرئيسية والحقلية وغيرها من الموجودات التي من ضمنها مكتب الشركة المذكورة في بغـداد بكافة منشـآته ومعداتـه .

المادة الثانية :

١ ـ تنشأ بحكم هذا القانون شركة حكومية تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية تعتبر قائمة عند نفاذه وتنقل الى هذه الشركة جميع الاموال والحقوق والموجـودات التي الت ملكيتهـا الى

الدولة طبقا للمادة الاولى من هذا القانون ولا تسأل هذه الشركة عن الالتزامات السابقة المتعلقة بالعمليات المؤممة الا في حدود ما آل الى الدولة من حقوق واموال وموجودات ٠

٢ ـ يعين بمرسوم جمهوري عند نشر هذا القانون ثمانية اشخاص كرئيس واعضاء مجلس ادارة للشركة المذكورة في الفقرة الاولى اعلاه على ان يكونوا مخولين جميع الصلاحيات والسلطات والاختصاصات اللازمة لاستمرار ادارة العمليات النفطية وضمان حسن سير العمل ٠

٣ ـ تطبق الاحكام الواردة في ملحق هذا القانون على الشركة المذكورة في الفقرة الاولى اعلاه وتعتبر تلك الاحكام بمثابة قانون لها ٠

٤ ـ تنظيم العلاقة الضريبية بين وزارة المالية والشركة المؤسسة بموجب هذه المادة بقانون ٠

المادة الثالثة :

تؤدي الدولة الى شركة نفط العراق المحدودة تعويضا عما آل الى الدولة طبقا للمادة الاولى من اموال وحقوق وموجودات على ان يحسم من هذا التعويض المبالغ اللازمة للوفاء بالضرائب والرسوم والاجور واية مبالغ اخرى طالبت او تطالب بها الحكومة ، وكذلك الديون المحلية المتعلقة بالتعليمات المذكورة وتعيين كيفية تحديد التعويض وكيفية الحسم وما يقتضي لذلك بنظام ٠

المادة الرابعة :

تعين بقرار من مجلس الادارة المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون لجنة او لجان تتولى مهمة جرد وتسليم الاموال والموجودات والحقوق المتعلقة بالعمليات المؤممة ويختار اعضاء تلك اللجنة او اللجان من بين القائمين على ادارة العمليات المؤممة وموظفي ومنتسبي الدولة او اى منهم حسبما يرى المجلس المذكور ٠

المادة الخامسة ٠

يجوز بقرار من وزير النفط والمعادن الغاء كل عقد او التزام او بصفة عامة جميع الروابط والتزامات القانونية او غيرها والتي من

شأنها ان تنقل قيمة ما آل الى الدولة بموجب المادة الاولى من هذا القانون او ان تجعل العمليات النفطية باهضة او اثقل عبئا ٠

المادة السادسة :

يعتبر باطلا بطلانا مطلقا كل عقد او تصرف او اجراء يتم خلافا لاحكام هذا القانون ٠

المادة السابعة :

تجمد الاموال والحقوق المتعلقة بالعمليات المؤممة في الجمهورية العراقية ويحظر على البنوك والهيئات والمؤسسات والشركات والافراد التصرف في تلك الاموال باى وجه من الوجوه او صرف اى مبلغ او اداء اية مطالبات او مستحقات عليها الا بقرار من المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون ٠

المادة الثامنة :

يحتفظ مجلس ادارة الشركة العراقية للعمليات النفطية بموظفي ومستخدمي وعمال شركة نفط العراق المحدوده المؤممة عملياتها بموجب هذا القانون ولا يجوز لاى منهم ترك عمله او التخلي عنه باي وجه من الوجوه ولاى سبب من الاسباب الا باذن من المجلس المذكور او من يخوله ٠

المادة التاسعة :

استثناء من حكم المادة الثامنة أعلاه يكون للموظفين الاجانب الخيار بين استمرارهم فى اعمالهم او ترك العمل ٠

المادة العاشرة :

مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين النافذة فان اية محاولة ذات صلة بالشركة المؤممة عملياتها بموجب احكام هذا القانون بقصد تخريب او تدمير او اتلاف او اخفاء الاموال المؤممة او المستندات المتعلقة بها او بقصد تعطيل تنفيذ احكام هذا القانون يمكن ان تؤدى الى الالغاء الجزئي او الكلي للتعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون ٠

المادة الحادية عشرة :

يعاقب كل من :

١ ـ خالف احكام المادة السابعة من هذا القانون بالحبس لمدة لاتتجاوز السنتين وبغرامة توازي ثلاثة امثال قيمة المال موضوع المخالفة ٠

٢ ـ كل من خالف احكام المادة الثامنة من هذا القانون لمدة لاتتجاوز السنتين فضلا عن حرمانه من اى حق من المكافأة او التقاعد او التعويض ٠

٣ ـ كل من خالف اى حكم وارد في اية مادة من المواد الاخرى او بهما ٠

المادة الثانية عشر :

يجوز اصدار انظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون ٠

المادة الثالثة عشرة :

يخول وزير النفط والمعادن اتخاذ ما يراه مناسبا من الاجراءات لضمان تنفيذ احكام هذا القانون ٠

المادة الرابعة عشرة :

لايعمل بالنصوص والاحكام التي تتعارض مع هذا القانون ٠

المادة الخامسة عشرة :

على الوزراء تنفيذ هذا القانون ٠

المادة السادسة عشرة :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١ـ٦ـ١٩٧٢

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٩٢ هجريه المصادف لليوم الاول من حزيران سنة ١٩٧٢ ميلادية ٠

التوقيع
احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

Alwaqfalibrahman e-Books Library

الخاتمـــــة

من كل ما تقدم ، واستنادا الى معطيـات واقعية وموضوعية يمكن استخلاص مجموعة مـن الحقائق والاستنتاجات ، التي لابد منهـــا لفهم ضخامة العملية الثورية التي اقدمت عليها حكومة الثورة ، بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، في اصدارها القرار التـاريخي بتأميم عمليـات شركة نفط العراق ، ولادراك المغزى الحقيقي مـن وراء هذه العملية ، وما يمكن ان تثيره من ردود فعل هائلة في اوساط القوى الاستعمارية ، وحلفائهـــا من القوى الرجعية والصهيونية .

وفي مقدمة هذه الحقائق مايلي :

١ ـ ان الملابسات والمناورات التي تمت بنتيجتها الاتفاقية الخاصة بمنح امتياز البحث عن النفط لشركة نفط العراق ، قد اكدت وبصورة قاطعة ، عدم شرعية الاتفاقية اساسا ، لما داخلها من ظروف التعسف والابتزاز ، ولما غلب عليها من اساليب الضغط والتهديد ، مما يجعل منها ادعاءا باطلا ومرفوضا .

٢ ـ ان الاساس غير الشرعي ، تحول الى قوة قانونية قهرية ، فرضت نفسها ، بقوة الاستعمار واعوانه في الداخل ، الى قيد ثقيـل كبل العراق بمجموعة مـن الشـروط والاحكام الجـائرة التي استنزفت قواه الاقتصادية ، واخضعته للسيطرة السياسية للشركات الاحتكارية .

٣ ـ ان شركات النفط ، وهي تمثل سيطرة استعمارية غالبة ، قد مارست من خلال موقعها هذا ، اقسى الوان الارهاب السياسي والاقتصادي ، بحق الجماهير الكادحة في العراق وجميع القوى المناضلة من اجل حريتها وسيادتها ، وذلك طيلة نصف قرن عانى القطر خلالها اوضاعا غاية في التخلف والعجز .

٤ ـ ان الحكم الثوري في العراق حينما اصدر قراره بتأميم عمليات شركة نفط العراق ، انما مارس عملا وطنيا من اعمال السيادة التي تتمتع بها كافة دول العالم على اختلاف نظمها ومذاهبها السياسية بالنسبة لمصادر الثروة الطبيعية الموجودة ضمن اقاليمها .

٥ ـ ان الحكومة العراقية راعت في قرارها التأميم احكام القانون الدولي المتعلقة بمعاملة الاجانب ، واحكام الدستور العراقي وكافة القوانين المرعية ، التزاما منها بالشرعية الدولية والقانونية من جهة ، وثقة كبيرة بالنفس وبالحق الوطني في ممارسة السيادة ، من جهة اخرى .

٦ ـ ان الحكومات السابقة ، وبكل ما مثلته من انظمة ، ملكية ودكتاتورية وفردية ، كانت متواطئة ، او متخاذلة الى حد التواطوء مع الشركات الاحتكارية ، مما اوصلها بالنتيجة الى حد التسليم المطلق بكل ما تمثله تلك الشركات من اطماع واستغلال ، وبكل ما اوجبته من مظاهر الاذلال والخضوع .

٧ ـ ان اسلوب التهديد الذي مارسته الشركات الاحتكارية ، والذي استطاعت ان تنفذه في ظروف واوضاع سابقة ، لم يعد له نفس التاثير ، في ظروف الثورة التقدمية التي يمثلها القطر بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وضمن منطق العصر ووسط تأييد ودعم الجماهير على كل المستويات العربية والعالمية ، مما يجعل هذا الاسلوب بحد ذاته متخلفا وقاصرا عن اى تأثير فعلي .

٨ ـ ان قرار التأميم الذي اعلنه المناضل احمد حسن البكر في لاول من حزيران ، يأتي نقطة رائدة في حركة الثورة ، تؤكد قدرتها الفاعلة على مواصلة التحديات المصيرية التي تطرحها ظروف

المرحلة الراهنة ، كما تثبت سياستها الحازمة في استخلاص حق الشعب في ثرواته المعدنية من الشركات الاحتكارية ٠

ومرة اخرى ٠٠ فان مرحلة جديدة تبدأ باعـلان قرار التاميم مرحلة دقيقة وخطيرة ، تحتاج الى مزيد من اليقظة ، ومزيد مـن النضال من اجل تاكيد حق الشعب في ثروته النفطية ، وفي الدفاع عن مكتسباته الثورية ، وفي دعم وتاييد قيادته التقدمية الممثلة بحزب البعث العربي الاشتراكي ٠

Aliwayzi Abdulrahman
e-Books Library

مصادر البحث :

١ ـ حسن أحمد السلمان — اقتصاديات نفط الشرق الاوسط
٢ ـ حكمت سامي سليمان — النفط في العراق
٣ ـ ابراهيم علاوي — البترول العراقي والتحرر الوطني
٤ ـ جورج لوتزوسكي — البترول والدولة في الشرق الاوسط
ترجمة : نجدة هاجر وابراهيم عبدالستار
٥ ـ محمد جواد العبوسي — البترول في البلاد العربية
٦ ـ عبدالرحمن البزاز — العراق من الاحتلال حتى الاستقلال
٧ ـ الدكتور راشد البراوي — حرب البترول في الشرق الاوسط
٨ ـ الدكتور محمد تيب شقير — التنظيم الاحتكاري لتسويق العالمية للبترول
٩ ـ الدكتور صاحب ذهب — البترول العربي أنخام في أسواق العالمية
١٠ـ سليم طه التكريتي — معركة النفط في العراق
١١ـ لجنة الثقافة للحزب الوطني الديمقراطي — قضية النفط العراقي
١٢ـ منشورات البيان — دور احتكار النفط الدولي في العراق
١٣ـ أحمد سوسة ، مصطفى جواد — الدليل العراقي

الفهرست

الصفحة

تقـــديم ٧

الفصل الاول ٩

- بداية التطلع نحو نفط العراق
- سكة حديد بغداد وعلاقتها باستثمار نفط العراق
- انشاء شركة النفط التركية عام ١٩١٢
- حصول الشركة على امتياز استثمار النفط في الموصل

الفصل الثاني ١٧

- الحرب العـــالمية الاولى والاتفاقات الســرية للسيطرة عـــلى الممتلكات العثمانية
- التنافس على البترول والاعلان عن اتفاقية (لونك ـ بونكر)
- مؤتمر سان ريمو
- دخول امريكا ميدان التنافس ومطالبتها بسياسة الباب المفتوح
- قضية الموصل وعلاقتها بمنح امتياز استثمار النفط
- اتفاقية النفط البريطانية ـ العراقية الاولى
- اتفاقية الخط الاحمر

الفصل الثالث ٢٧

- بنود اتفاقية البترول الاولى لعام ١٩٢٥
- تعديل الاتفاقية عام ١٩٣١
- مبلغ الاجحاف الذي اصاب العراق من التعديل

الفصل الرابع ٣٥

- شركة نفط الموصل
- شركة نفط البصرة
- شركة نفط خانقين

الصفحة

الفصل الخامس ٣٩

- الدعوة الى تعديل الاتفاقية والمناداة بالتأميم عام ١٩٥١
- دخول العراق بمفاوضات مع شركات النفط
- تعديل اتفاقية عام ١٩٣١ باتفاقية عام ١٩٥٢
- القوى الوطنية والشعبية تقاوم الاتفاقية الجديدة

الفصل السادس ٤٧

- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والمفاوضات الجديدة مع شركات النفط
- النقاط الاثنتا عشرة التي طالب بها العراق
- فشل المفاوضات التي استغرقت ثلاثة أعوام
- اصدار القانون رقم ٨٠

الفصل السابع ٥٣

- ثورة ١٤ رمضان والمفاوضات التي أعقبت ردة تشرين
- اضافة مطاليب جديدة الى المطاليب السابقة
- المفاوضات تتسم بروح الاستسلام والرضوخ للشركات
- بنود الاتفاقية تثير ضجة في الاوساط السياسية والتقدمية

الفصل الثامن ٥٩

- ثورة السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ومبدأ استخلاص حق العراق من شركات النفط
- الرئيس البكر يحذر الشركات الاحتكارية
- صدام حسين يعلن بدء الدخول في مرحلة المواجهة مع الشركات
- بدء المفاوضات ومحاولات الالتفاف من جانب الشركات على حق العراق في ثروته النفطية
- الحكومة الثورية تنذر الشركات وتعلن سياسة التقشف .
- قرار التأميم
- قانون التأميم

الخاتمة ٨٥

١٩٧٢ سنة الكتاب الدولية

دار الحرية للطباعة - مطبعة الجمهورية - بغداد
١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م

الجمهورية العراقية
وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة
١٣٩٢هـ-١٩٧٢م